المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية والاتفاقيات الثنائية:
اتفاقيات التعاون الإستراتيجي الشامل بين الجزائر والصين.

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة ماستر في العلوم السياسية

تخصص: علاقات دولية

إعداد الطالبة:

تازي وفاء

إشراف الأستاذ:

د. ناصر عامر

أعضاء لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ	مؤسسة الانتساب	الصفة
د. حمزة غول	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	رئيسا و مقررا
د. ناصر عامر	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	مشرفا
د. زيام عبد النور	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2024/2023

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والشكر له كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه على أن منَ علي بإنجاز هذه الدراسة.
أما بعد، لا تسعني عبارات الشكر والتقدير لكي أوفي حق كل من كان عونا لي وسندا طوال مسيرتي الدراسية سواءا من والدي وأسرتي الصغيرة،
و أيضا من عائلي الثانية في المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، حيث أتوجه بالشكر والتقدير لأساتذتي الأعزاء والمشرف الأستاذ ناصر عامر الذي كان المعين الأول لي
و لا أنسى فضل رفقاء الدرب صديقاتي آية ،حسيبة وصبرينة في مساندتهم لي في رحلة البحث والتحرير.

وفاء تازي

إهداء

إلى والديَ...جنتي فوق الأرض

إلى إخوتي: أمال، أمينة، عائشة، عبد القادر، مريم وإبراهيم كلٌ باسمه ومقامه

إلى من علمني حرفا طيلة مشواري

إلى من دعمني دوما لتحقيق النجاح والتميز على المستوى الأكاديمي أو العملي

إلى صديقات القلب التي جمعتنا السراء والضراء معا

إلى من دعمني في أيام صعبة مرت بفضل الله

أهدي نجاح تخرجي هذا

الملخص:

إن التطور الملحوظ الذي يشهده أداء الدبلوماسية الجزائرية في الآونة الأخيرة أدى إلى تحقيق أهداف السياسة العليا للدولة وتفعيل دبلوماسية اقتصادية من أجل تعظيم المصالح الوطنية وتحقيق متطلب الأمن على الصعيد الإقليمي والدولي. فالجزائر واستنادا على خلفية تاريخية بالأساس تعمل على تعزيز علاقاتها التعاونية مع الدول الاقتصادية الكبرى في العالم مثل الصين. وذلك من أجل تحقيق مجموعة من الغايات الاقتصادية والأمنية بالخصوص. وهذا ما دفعنا للتساؤل حول واقع التعاون الاستراتيجي بين الجزائر والصين ومستقبل العلاقة التي تجمعهم في ضوء الاتفاقيات الثنائية المبرمة وذلك بطرح تساؤل **كيف يمكن للدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية محاذاة استراتيجية التنمية بين الجزائر والصين من خلال اتفاقيات الشراكة الاستراتيجية شاملة؟.** وللإجابة على هذه الإشكالية، باستخدام المنهج التاريخي، الوصفي ومنهج دراسة الحالة تم التطرق في هذه الدراسة إلى الإطار النظري للدبلوماسية الاقتصادية ومفهومها وأهداف الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية حسب البرنامج الحكومي للرئيس عبد المجيد تبون. ثم إلى واقع العلاقات الجزائرية الصينية في كل أبعادها الاقتصادي، الاجتماعي، البيئي، ثم البعد الاستراتيجي. حيث ارتقت العلاقات بين الجزائر والصين إلى إبرام الصين اتفاقية للتعاون الاستراتيجي الشامل سنة 2014 مع الجزائر كأول دولة عربية. وتتمة لمسار التعاون أبرمت الخطة الثانية للتعاون الاستراتيجي الشامل سنة 2022. وقد توصلت الدراسة إلى أن الدولة الجزائرية قد كرست الجهاز الدبلوماسي لتطوير سبل تعزيز الدبلوماسية الاقتصادية باتخاذ مجموعة من الإجراءات مثل العمل على جذب الاستثمارات الأجنبية والتعريف بالمنتوج المحلي وتسويقه ومضاعفة البعثات الدبلوماسية وهيكلة طاقات بشرية خبيرة اقتصاديا وتجاريا وتوظيف كفاءات شبابية في مجال الدبلوماسية. كما قد توصلت الدراسة إلى أن العلاقات الجزائرية الصينية تجمعها روابط تاريخية وسياسية منذ القدم مثل مساندة الدولتين لبعضهما في المواقف الدولية ونتيجة لهذه الخلفية تكور اليوم التعاون بين الدولتين في المجالات الاجتماعية والصحية مثل التعاون طوال جائحة كورونا بإرسال المعدات والفرق الطبية. أيضا التعاون في المجال الأمني والعلاقات العسكرية والتجارة العسكرية حيث تعتبر الصين أبضا حليف ومورد للأسلحة للجزائر. وقد ارتقت العلاقات إلى التعاون الاستراتيجي الشامل بتوقيع الخطة الخماسية الأولى والثانية والانضمام لمبادرة طريق الحرير ما أثر بالإيجاب وحقق عوائد إيجابية على مستوى التنمية والأمن الاقتصادي الوطني من خلال المشاريع المنجزة وفي طريف الإنجاز مثل مشروع ميناء الحمدانية الأكبر في المنطقة ومشروع غار جبيلات.

Abstract:

The recent development of Algerian diplomacy has led to the achievement of the objectives of the State's supreme policy and the activation of economic diplomacy in order to maximize national interests and achieve the requirement of regional and international security. Algeria, basically on the basis of a historical background, is strengthening its cooperative relations with the world's major economic States such as China. This is in order to achieve a range of economic and security objectives in particular. This has led us to question the realities of the strategic cooperation between Algeria and China and the future of the relationship that brings them together in the light of the bilateral agreements concluded by asking how Algerian economic diplomacy can align the development strategy between Algeria and China through comprehensive strategic partnership agreements? In response to this problem, using the historical and case study curriculum, the theoretical framework of economic diplomacy, its concepts and the objectives of Algerian economic diplomacy, according to President Abdelmadjid Tebboune's government programme, and the realities of Algerian-Chinese relations in all their economic dimensions, were addressed in this study. social, environmental, and then strategic dimension. Relations between Algeria and China rose to China's conclusion of a comprehensive strategic cooperation agreement in 2014 with Algeria as the first Arab country. Following the course of cooperation, the Second Plan for Comprehensive Strategic Cooperation was concluded in 2022 The study found that the Algerian State has devoted the diplomatic apparatus to developing ways to strengthen economic diplomacy by taking a range of measures such as attracting foreign investment, introducing and marketing domestic products, multiplying diplomatic missions, structuring economically and commercially experienced human capacities and employing youth competencies in diplomacy. The study also found that Algeria's relations with China have combined historical and political ties from the very outset, such as the support of the two countries in international positions. Also cooperation in the field of security, military relations and military trade where China is considered as an ally and arms supplier of Algeria. Relations have risen to comprehensive strategic cooperation with the signing of the First and Second Five-Year Plan and the accession to the Silk Road Initiative, which has had a positive impact on development and national economic security through projects completed and on the way such as the larger Hamdaniya port project in the region and the “Gar Jabilat “project..

المقدمة

مقدمة

تستهدف السياسة الخارجية لأي دولة تحقيق مصالحها الوطنية على الصعيد الدولي بأنسب الوسائل الممكنة وأكثرها عقلانية حسب ما تتطلبه الظروف الدولية، حيث تعمل على استغلال كل مقومات القوة المتاحة على صعيدها من أجل الحفاظ على استقرارها وتحقيق متطلب الأمن. بحيث أصبح العالم يشهد ظواهر جديدة وتهديدات غير تلك التقليدية مثل التهديدات العسكرية وفقط، ومع تقعد الظاهرة الدولية تفكك مفهوم الأمن إلى العديد من المفاهيم الفرعية حيث أصبح على الدول إلزامية تطوير المنظومة الأمنية لتحقيق لمواجهة التحديات الاقتصادية، التكنولوجية، الصحية، البيئية والعديد من التهديدات الأخرى التي تشكل خطر على بقاء الدولة وأمنها الشامل.

من أجل ذلك عمدت الدول على بلورة سياسات واستراتيجيات محنكة واعتماد أدوات جديدة لتنفيذها، من أجل الحفاظ على مكانتها الدولية واكتساب القوة والنفوذ الدوليين. ولعل من أهم هذه الأدوات نجد الأداة الدبلوماسية. فالدبلوماسية هي علم وفن ومهارة استخدمت منذ القدم من أجل تنفيذ سياسة خارجية وتحقيق المصالح بطرق أكثر سلمية. وقد تطور مفهوم الدبلوماسية مع دراسات الباحثين والعلماء كما توسعت مهامها لتخدم مصالح أهم مثل المصالح الاقتصادية بالأساس. فباعتبار القوة الاقتصادية معيار مهم في تصنيف سلم توازن القوى الدولي. اتجه باحثي الدبلوماسية إلى صياغة مفهوم جديد وهو الدبلوماسية الاقتصادية.

تعتبر الدبلوماسية الاقتصادية كمصطلح حديث النشأة في العلاقات الدولية، إلا أن ذلك لا ينفي عمل الدول على توجيه سياستها الخارجية عن طريق التركيز على البعد الاقتصادي في عمل بعثاتها الدبلوماسية. والجزائر على غرار العديد من الدول يعكف جهازها الدبلوماسي على تطبيق برنامج رئيس الجمهورية وتجسيد مبادئ سياستها الخارجية المتمثلة في تنويع الشراكات مع الدول المختلفة، وذلك بالتفاوض والاتفاق على إبرام العديد من الاتفاقيات الجماعية والثنائية خاصة مع الدول العظمى مثل الصين. حيث تعمل الجزائر في سياستها الخارجية على الحفاظ على العلاقة والروابط القوية التي تجمعها مع الدول الحليفة والشقيقة لها. فالصين تعتبر من أكثر الدول التي ترتبط الجزائر علاقة وطيدة بها منذ الاستعمار، حيث ساندت الصين الموقف الجزائري إبان الثورة إلى غاية اليوم.

بالاستناد على العمق التاريخي الذي يجمع الدولة الجزائرية بالدولة الصينية قد تم إبرام العديد من الاتفاقيات في شتى المجالات من أجل التعاون في تحقيق التنمية والعديد من الأهداف المشتركة.وفي دراستنا التالية نحاول إبراز دور الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية من تنفيذ أهداف

الدولة استنادا على مجموعة من الروابط والعلاقات الجيدة التي تربطها مع الجمهورية الصينية من أجل تحقيق هذا التعاون والتنمية.

✓ **الدراسات السابقة:**

لطالما كانت علاقة الجزائر مع حلفائها خاصة دولة الصين موضوع دراسة للعديد من الباحثين والطلبة الأكاديميين لما تتميز بيه العلاقة الجزائرية الصينية من عمق تاريخي واستراتيجي منذ القدم. ولعل أهم الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدبلوماسية الاقتصادية الجزائر واتفاقيات التعاون مع الصين نجد:

1- ,الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية والدولية للدكتورة فيروز مزياني حيث تطرقت فيه إلى آليات التي تبنتها الجزائر من أجل تماشي دبلوماسيتها مع التحولات الإقليمية وتطوير علاقتها مع الدول القوية مثل الصين والولايات المتحدة الأمريكية.

2- الدبلوماسية الاقتصادية في العلاقات الجزائرية الصينية: للباحث غينات إيدير،حيث تطرق في أطروحته إلى التطور التاريخي للعلاقات بين الجائر والصين منذ مؤتمر باندونغ إلى غاية سنة 2014. هذا التطور الذي نتج عنه إبرام اتفاقية للتعاون الاستراتيجي الشامل بين البلدين سنة 2014. كما سلط الباحث الضوء على أهمية هذا الاتفاق الذي توصل له الطرفان لما له من تأثير مباشر على تطوير التنمية في البلد..

3- دور الدبلوماسية الاقتصادية في ترقية مكانة الجزائر الدولية: للباحث ناجي عمارة. الذي تناول في أطروحته توجه الجائر لتبني خيار تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية وفق متطلبات البيئة الدولية. كما أبر أهمية وفوائد تبني هذا الخيار من أجل تحقيق مكاسب اقتصادية وتعزيز مكانة الجزائر الدولية.

✓ **الإشكالية:**

كما أسلفنا الذكر يوجد العديد من الدراسات التي قامت بتناول الدبلوماسية الجزائرية وعلاقتها الإستراتيجية خاصة مع جمهورية الصين، إلا أنه يختلف الباحثون في زاوية التحليل والإشكال المطروح والغاية من البحث وإجراء الدراسة. وبعد التطور الكبير الذي عرفته العلاقات بين البلدين في شتى المجالات سنتناول في هذه المذكرة ما يتعلق بالدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية الجديدة وسبل التعاون بينها وبين الصين بطرح الإشكالية الرئيسية التالية:

كيف يمكن للدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية محاذاة استراتيجية التنمية بين الجزائر والصين من خلال اتفاقيات الشراكة الاستراتيجية شاملة؟

- ✓ **التساؤلات الفرعية:**

و تندرج تحت الإشكالية الرئيسة مجموعة من الأسئلة الفرعية كالآتي:

1- ما مدى نجاعة الدولة في تفعيل دبلوماسيتها الاقتصادية من أجل تحقيق أهداف السياسة الخارجية الجزائرية؟

2- ما طبيعة العلاقة الثنائية التي تجمع بين كل من الدولة الجزائرية والجمهورية الصينية وما تأثيرها على مستقبل التعاون بين البلدين؟

3- ما مدى فاعلية الاتفاقيات المبرمة مع الصين في تحقيق التنمية الشاملة في الجزائر؟

- ✓ **الفرضيات:**

من أجل الإجابة على الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية نضع الفرضيات التالية:

1- تعتبر الدبلوماسية الاقتصادية ركيزة من ركائز البرنامج الحكومي للدولة من أجل تحقيق أهداف السياسة العليا.

2- تؤثر العلاقات التاريخية بين بلدين على طبيعة ومستقبل العلاقات بينهما.

3- إذا كانت الاتفاقيات المبرمة بين الجائر والصين مبنية على أساس رابح-رابح فإنها سوف تساهم بتحقيق تنمية شاملة للدولة.

- ✓ **الإطار النظري:**

اعتمدنا في دراستنا على مجموعة من النظريات والمقاربات للتحليل:

1- النظرية الواقعية: حيث تركز النظرية الواقعية في تحليل الظواهر الدولية على متغير المصلحة والقوة والجزائر والصين طالما كان المحرك الأساسي لعلاقات التعاون بينهم تعظيم مصبحة وتحقيق مكاسب وتحقيق قوة على المستوى الإقليمي والدولي

2- النظرية الليبرالية المؤسساتية: حيث تعتمد الدول حسب هذه النظرية على الاعتماد المتبادل وأهمية المؤسسات الدولية والإقليمية من خلال أدوارها في التأثير على اقتصاد الدول وتسهيل التعاون الدولي.

3- المقاربة الجيواقتصادية: حيث أن لتحليل الدبلوماسية الاقتصادية تعتمد على المقاربة الجيواقتصادية بحيث تسعى الدول في تفعيل وتنشيط دبلوماسيتها الاقتصادية إلى استغلال مميزات موقعها الجغرافي وما العوامل الاقتصادية المتاحة لها من أجل فرض قوتها في الساحة الدولية بدل العامل العسكري والتقليدي فقط.

✓ **الإطار المنهجي:**

تعتمد هذه المذكرة على جملة من المناهج المترابطة من أجل دراسة العلاقة بين الجمهورية الجزائرية والجمهورية الصينية وتحليل الاتفاقيات المبرمة بينهم. أهمها:

1- المنهج التاريخي: وذلك بغرض استقراء المرجعية التاريخية التي أسست للعلاقات الجزائرية الصينية وإبراز الاهتمام المشترك بحركات التحرر وسلطان السيادة الدولية.

2- منهج دراسة الحالة: لأننا بصدد دراسة حالة التعاون المبرم بين الجزائر والصين ومجالاته

3- المنهج الوصفي: جاء المنهج الوصفي لوصف الظاهرة محل الدراسة من خلال التعرض لخصائص ومميزات الدبلوماسية الاقتصادية وواقع الاتفاقيات الثنائية المبرمة بين الجزائر والصين.

4- منهج تحليلي: حيث تقوم الدراسة حول تحليل لاتفاقيات التعاون الاستراتيجي بين الجزائر والصين ومجالات وآليات التعاون بينهم والنتائج المتفق الوصول إليها في إطار هذه الاتفاقيات.

✓ **الإطار الزمني والمكاني:**

الإطار الزمني: نركز في الدراسة على أهم اتفاقيات التي تسعى لتحقيق تعاون استراتيجي بين الطرفين منذ 2014 إلى غاية 2022. مع التطرق للتطور التاريخي للعلاقات.

الإطار المكاني: الدراسة تشمل الموقع الاستراتيجي المهم للجزائر وكيفية الاستفادة منه ،و بالإضافة للإشارة لطريق الحرير.

✓ **أهمية الدراسة:**

تبين هذه الدراسة أهمية العمل على تطوير الدبلوماسية الاقتصادية لما لها من ضرورة قصوى لتحقيق التطور و التماشي مع متطلبات الظروف الدولية.

✓ **أهداف الدراسة:**

تسليط الضوء على العمق التاريخي وروابط الصداقة المتينة بين الجزائر والجمهورية الصينية التي تعتبر أول قوة اقتصادية في العالم ما يستوجب الاستغلال الأمثل لهذه العلاقة والعمل على موائمة استراتيجيات التنمية والاستفادة من خبراتهم خاصة في مجال التطور التكنولوجي لأجل العمل على زيادة الثقل الإقليمي للجزائر في المنطقة.

✓ **مبررات اختيار الموضوع:**

- الاهتمام الشخصي بواقع تطبيقات الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية مع الشركاء وحلفاءها الاستراتيجيين.

- الاهتمام بالعلاقات الاقتصادية الجزائرية الصينية كون الصين تمثل أكبر قوة اقتصادية في العالم.
- التطور الكبير في العلاقات الجزائرية الصينية كون الجزائر أول دولة عربية تقيم مع الصين اتفاقية تعاون استراتيجي شامل كل المجالات تقريبا.

✓ **معوقات البحث:**

- صعوبة الوصول للمعطيات والإحصائيات الجديدة خاصة كون الاتفاقية تتسم بالطابع الاستراتيجي ما يجعلها سرية نوعا ما بين الحكومتين فقط..
- قلة المراجع كون الموضوع حديث لا يزال قيد الدراسة.

✓ **هيكلة الدراسة:**

لقد تم تحليل دراستنا انطلاقا من الفصل المفاهيمي الذي نوضح فيه مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية وأهميتها في العالم وكيف عملت الجزائر منذ الاستعمار إلى يومنا هذا ل تفعيل العامل الاقتصادي في دبلوماسيتها وجعلها أولوية في سياستها الخارجية من أجل تحقيق مصالحها الدولية عن طريق إبرام العديد من الاتفاقيات مع دول قوية مثل الصين.

ثم نتطرق في الفصل الثاني إلى طبيعة العلاقات التي تربط بين الدولة الجزائرية والجمهورية الصينية من روابط تاريخية قديمة إلى التعاون في المجال السياسي والصحي والثقافي والاقتصادي خاصة.

ثم خصصنا الفصل الثالث للتعاون الاستراتيجي بين البلدين المتجسد في مجموعة من الاتفاقيات أولها اتفاقية التعاون الاستراتيجي الشامل بين الجزائر والصين سنة 2014 ثم الانضمام لمبادرة الطريق الحريري ثم الاتفاقية الثانية للتعاون الاستراتيجي الشامل سنة 2022,و في الأخير حاولنا تبيين التحديات التي تواجه كلى الدولية من أجل تحقيق تنمية وشراكة ناجحة.

الفصل الأول: الإطار النظري للدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية

تمهيد للفصل:

إن العلاقات بين الدول تستمر في التطور والتعقيد، وتزيد المصالح بين مختلف الفواعل الدولية. لذا ومن أجل تفادي نشوب الصراعات والأزمات على هذه المصالح والرهانات تلجأ الدول للحلول الدبلوماسية لربط وتقريب الأهداف وتحقيق المصالح المشتركة بما يتوافق مع المصلحة الوطنية للدولة...وفي خضم التطور الحاصل باتت الدبلوماسية تعرف أنواعا عدة وهذا لضبط عملياتها وتحقيق أهدافها بدقة، وأهم مستويات الأمن التي تسعى الدول لإحرازها نجد الأمن الاقتصادي والذي لا يتحقق دون التفاعل مع بقية الفواعل الدولية.

وهنا تأتي الدبلوماسية الاقتصادية كفن لتحريك المصالح الاقتصادية. وكون الجزائر فاعل من الفواعل الدولية تسعى لتحقيق أمنها الاقتصادي فباتت تسعى لتوظيف آلياتها في الدبلوماسية الاقتصادية...وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا الفصل.

المبحث الأول: مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية

ان التطور الدبلوماسي وتوسيع مجالاته كان له اثر واضح في تعزيز فرص التعاون السليم بين اغلب دول العالم. وبما ان تطور المفاهيم واستخداماتها لا يأتي من العدم. سيدرس الباحث في هذا المبحث مفهوم الدبلوماسية منذ نشأتها ثم ينتقل إلى الفرع الأساسي من البحث وهو الدبلوماسية الاقتصادية..

المطلب الأول: تعريف الدبلوماسية:

أصل مصطلح "الدبلوماسية": هي كلمة يونانية اشتقت من كلمة دبلوم ويقصد بها الذي كان يختمل مرور والسفر من والى الإمبراطورية الرومانية [1].

وأصبحت لاحقا تطلق على الوثائق الرسمية غير والتي تحتوي الاتفاقيات مع جماعات أو قبائل أجنبية. قال عنها **شيشرون الروماني** استخدمت كلمة دبلوما بمعنى التوصية الرسمية التي تعطي للأفراد الذين يأتون إلى البلاد الرومانية وكانوا يعملونها معهم ليسمح لهم بالمرور وليكونوا موضع رعاية خاصة[2]. ومنه فإن بداية استخدام هذا المصطلح جاء ليعبر عن كل تعامل الدولة ومخارجها.

تعريف الدبلوماسية:

تعدد التعريفات التي تحت مصطلح الدبلوماسية لكنها جميعا تعني تعامل دولة مع دولة بأبسط شكل ومع تطور استخدام هذه الكلمة ومشتقاتها أصبحت تطلق كلمة دبلوماسي على الشخص الذي يحقق اهدافه بأقل جهد وبالحوار فقط.

لعل من أفهم التعاريف والتوضيحات الدقيقة نجدها تعود لمعاوية بن أبي سفيانفي قوله: " لوكان بيني وبين الناس شعرة لما تقطعت إذا أرخوها شددتها، وان شدوها أرخيتها "[3] حيث لا نجد كلمة دبلوماسية صريحة في هذا القول لكن معناها واضح وقوي. والذي يتضح من خلال وصفها بالدقة والمرونة والاخذ والعطاء للوصول الى تحقيق الهدف والفرص على استمرار العلاقات وعدم انقطاعها ولو كانت معلقة على شعرة [4].

---

[1] حنان اخميس. **"تاريخ الدبلوماسية"**، ص 1 على الرابط: https://www.scribd.com/

[2] فهد بن ناصر الدرسوني ،**"الدبلوماسية والتفاوض"**.على الموقع الالكتروني: https://fahadaldarsony.blogspot.com/2016/05/blog-post_42.html?m=1

[3] حسن محمد صالححديد."**الدبلوماسية في الشريعة الاسلامية**" ،ماجستير دراسات دولية ،جامعة تكريت ص99.

[4] هارولد نيكلسون ."**الدبلوماسية**".تر محمد مختار الزقزوقي. القاهرة ،مكتبةالانجلومصرية 1957ص1.

يعرف **هارولد نيكلسون Harold Nicholson الدبلوماسية** بأنها إدارة العلاقات الدولية عن طريق المفاوضات والأسلوب الذي يستخدمه السفراء المبعوثون لإدارة وتسوية هذه العلاقات. [1]

ويعرفها **إرنست ساتو Ernest Satow** بأنها تطبيق الحيلة والذكاء في إدارة العلاقات الرسمية بين الحكومات والدول المستقلة [2].

ويوضح **ريفير Rivier** : ثلاث معاني لكلمة الدبلوماسية فهي علم وفن تمثيل الدول والمفاوضات وقد تعني الدبلوماسية مجموعة من الأشخاص القائمين بالوظيفة الدبلوماسية ,سواء منهم من عمل في وزارة الخارجية او في الخارج , وأخيرا قد تطلق على الوظيفة او المهنة الدبلوماسية بذاتها " [3].

ومنه فإن كلمة الدبلوماسية تستعمل لعدة معان. - معنى المهنة

- معنى المفاوضات
- معنى الدهاءوالكياسة
- معنى السياسة الخارجية.

و لعل أشمل تعريف وأوضحه تعريف مأمور الحموي [4] اذ يعرفها: بأنها ممارسة عملية لتسيير شؤون الدولة الخارجية وهي علم وفن. علم ما تتطلبه من دراسة عميقة العلاقات القائمة بين الدول ومصالحها المتبادلة ومنطوق تواريخها ومواثيق معاهداتها من المواثيق الدولية، في الماضي والحاضر، وهي فن لإنهيرتكزعلى مواهب خاصة عمادها اللباقة والفراسة وقوة الملاحظة [5].

والدبلوماسية لان هي تسمية تطلق على عملية التواصل والتعامل بين الدول عن طريق ممثلين يدعون دبلوماسيين، يتمتعونبمزايا وحماية خاصة. باعتبارهم يمثلون الدولة.

المطلب الثاني: تعريف الدبلوماسية الاقتصادية:

إن التراكم المعرفي في أي علم يقضي إلى ظهور فروع وتخصصات منه. وتعود هذه المعارف إلى التداخل والاعتماد المتبادل ،لضرورة موضوعية بغية الوصول الى أقرب تحليل وفهم لآليات الواقع وهذا خاصة في العلوم الاجتماعية والسياسية.

---

[1] عبد العزيز محمد سرحان ."**قانون العلاقات الدبلوماسية والقنصلية**"،القاهرة، جامعة عين شمس1986،ص.ص 10.11.

[2] عبد الفتاح علي الرشدان، محمد خليل موسى. "**أصول العلاقات الدبلوماسية والقنصلية**" .المركز العالمي للدراسات السياسية ص 17.

[3] الطاهر لقور ."**مقدمات حول مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية**"، ص 7 على الرابط:
https://revues.imist.ma/index.php/IREMLR/article/view/10421

[4] سليم عشور،"**الآلية التعاونية والنزاعية للدبلوماسية الاقتصادية في العلاقات الدولية: مقاربة معرفية**" .مجلة الدراسات والبحوث القانونية .العدد2(2023)ص206

[5] بسعود حليمة ."**الدبلوماسية الاقتصادية الأبعاد والمفاهيم**" .مجلة الحقوق والعلوم السياسية . العدد 1(2022)ص650

يمكن للباحث لمس هذا التداخل بين العلوم بشكل واضح في تداخل العلوم السياسية مع العلوم الاقتصادية، ومنه يتطور لتداخل بين علم العلاقات الدولية وعلم الاقتصاد. حيث تكون العلاقات والتفاعلات بين الدول لتحقيق غرض أو هدف اقتصادي بالأساس وهنا يطلق عليه الدبلوماسية الاقتصادية.

وعند الربط بين المصطلحين يمكن تلخيص الدبلوماسية الاقتصادية بكونها آليات، مهارات وممارسات من قبل أفراد أو أجهزة معينة لصالح دولة ما ،تهدف لتحقيق غاية اقتصادية، او غايات سياسية على أساس اعتبارات اقتصادية [1].

وقد ظهر هذا النوع من الدبلوماسية كشرط مميز بين الدبلوماسية المعاصرة والسياسة الدولية خصوصا لما يشهده العالم من مصالح تتنافس الدول عليها وقطاعات اقتصادية تسعى الدول لكسبها بمختلف الفواعل وبأقل الخسائر أي بتوظيف الدبلوماسية الاقتصادية.

يعرفها ألكسندر كوتوب بأنها وسيلة الدولة لدعم قوتها في مواجهة الدول الأخرى باستخدام وسائل اقتصادية [المفاوضات التجارية العالمية، تدابير لتوسيع الشركات الوطنية في العالم. او جذب الاستثمارات الأجنبية لمباشرة.

ويمكن تعريفها بأنها علم وفن تمثيل الدول والمفاوضة في إطار العلاقات الاقتصادية لتطور المصانع الخارجية للدولة وتأمين اقتصادها الوطني وحل مشاكلها الوطنية.

كما ذهبت الدكتورة ماجدة علي صالح في تعريفها للدبلوماسية الاقتصادية أنها تتعلق بالمسائل السياسية التي تستخدم الموارد الاقتصادية كمكافآت أو عقوبات من أجل تحقيق أهداف بعينها في السياسة الخارجية ،فيما يطلق عليه تسخير الاقتصاد بكل الوسائل في خدمة الأهداف السياسية للدول حيث تشمل العديد من القضايا الاقتصادية بين الدول وأبرزها: التجارة والاستثمار وفتح الأسواق، والاتفاقيات التجارية. [2]

و عليه يمكن القول أن الدبلوماسية الاقتصادية هي استغلال كل ما تتيحه الدبلوماسية من وسائل للتعاون بين الدول لتحقيق أهداف اقتصادية وسياسية في نفس الوقت للدول والمؤسسات.[3]

---

[1] ماجدة علي صالح، الدبلوماسية الاقتصادية و الفرق بينها و بين المفاهيم المشابهة، مجلة الأمن القومي و الإستراتيجية، العدد الأول، السنة الأولى ، يناير 2023، ص120.

[2] ماجدة علي صالح، الدبلوماسية الاقتصادية و الفرق بينها و بين المفاهيم المشابهة، مجلة الأمن القومي و الإستراتيجية، العدد الأول، السنة الأولى ، يناير 2023، ص120.

[3] مارتن جريفيشتيرى أوكلاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2009، ص202.

أنواع الدبلوماسية الاقتصادية:

يندرج ضمن الدبلوماسية الاقتصادية عدة أنواع لعل أهمها ما يلي.

- دبلوماسية الترويج التجاري للشركات الوطنية هدفها الترويج للمعركات الوهمية لتعزز أرباحها ومصالحها من الخارج.
- دبلوماسية مالية هدفها متابعة أسعار الصرف العالمية.
- دبلوماسية تحفيزية: عن طريق الظهور والتقديم.
- إعانات ومساعدات للمنظمة الدولية.

أهمية وأهداف الدبلوماسية الاقتصادية:

- تعزيز الروابط الاقتصادية بين الدول.
- تنويع الشركات الاقتصادية للدولة خاصة بظهور أزمات الصعبة .
- الانفتاح على الأسواق العالمية والتعريف الدولة المستضيفة للاستثمار.
- جلب العملة الصعبة ونقل التكنولوجيا الحديثة.
- دعم الاقتصاد بإيجاد فرص للتصدير والاستيراد

ولتفعيل هذا النوع من الدبلوماسية تستخدمه الدولة مجموعة من الأدوات:

- التركيز على سياسة الرسوم والضرائب الجمركية كإجراءات وقائية مابعد او كتطبيق لمبدأ المعاملة بالمثل أو كتطبيق للرسوم التفضيلية.
- تقديم المنح والقروض لبعض الدول الخارجية.
- تنويع الشراكات وإبرام الاتفاقيات الدولية.
- الاستعانة بالمنظمات الدولية لدعم المناخ السليم الذي يخدم التحرك الاقتصادي.

بالإضافة لأدوات أخرى تقررها الدولة على حسب طبيعة نظامها السياسي والاقتصادي. ,

المطلب الثالث: مستويات الدبلوماسية الاقتصادية

تتعدد مستويات الدبلوماسية الاقتصادية وذلك طبقاً لعدد الأطراف التي تقوم بهذا العمل القانوني، فقد يكون مستوى الدبلوماسية الاقتصادية ثنائياً وإقليمياً وجماعيا أو متعدد الأطراف.

أولا- الدبلوماسية الاقتصادية الثنائية: مازالت الدبلوماسية الثنائية تشكل جزءا رئيسيا من الدبلوماسية الاقتصادية، سواء أكانت هذه الدبلوماسية تشمل المعاملات المالية. بين البلدين أو التجارة الرسمية أو معاهدات الاستثمار، أو غيرها من المواضيع التي تؤثر على العلاقات الاقتصادية

فالدبلوماسية الاقتصادية الثنائية مازالت التقنية الأسهل التي تجعل توضيح نتائج التعاون الاقتصادي أمراً سهلا، إذ تتفهمه المصالح الوطنية للأطراف عند طرحه للمناقشة والتدقيق فيه، إلا أنه تؤخذ على هذه الدبلوماسية ناحية سلبية مهمة؛ ذلك لأنها تمنح الفوائد إلى الطرف الأقوى في المفاوضات، مما يمكنه استغلال الطرف الأضعف بسهولة أكثر، ففى حالة الاتفاقية بين دولة متقدمة وأخرى نامية تكون المراكز الاقتصادية متفاوتة، وتكون المساومة الدولية لمصلحة الدولة التي تستطيع أن تفرض شروطا تتفق مع مصلحتها وهي الدولة المتقدمة، بينما الدولة الأخرى تقف عاجزة عن المساومة نظراً لضعفها وحاجتها إلى الاتفاقية فتجد نفسها مضطرة للتنازل عن بعض المزايا والامتيازات.أما الإيجابيات لهذا المستوى فهي كثيرة، ذلك أن هذه الصفقات الثنائية تساهم بشكل كبير في تعزيز الاتفاقيات الأكثر تعقيداً التي تعقد على المستوى الإقليمي أو العالمي، كما أن للدبلوماسية الاقتصادية الثنائية أهمية كبيرة في تحديد القواعد الإقليمية أو المتعددة الأطراف التي يمكن أن تطبق في الحالات المشابهة، فمثلا القواعد التي تحكم النزاعات الاقتصادية بين الولايات المتحدة واليابان يتم اللجوء إليها في نزاعات دول أخرى.[1]

ثانيا - الدبلوماسية الاقتصادية الإقليمية: إن البعد الإقليمي للدبلوماسية الاقتصادية في أهمية متزايدة، فعلى الرغم من أن الاتفاقيات الاقتصادية في هذا المستوى تكون في معظم الأوقات بدافع سياسي، إلا أنها توفر وبطريقة سريعة العديد من الأسواق المفتوحة وبشكل متجاور، فالدولة تسمح بحرية النشاط الاقتصادي الوطني عندما يكون ذلك ضمن إطار تجمع إقليمي، وفي معظم الأوقات يكون ضمن دائرة تتكون من بلدان متقاربة جغرافيا في مستويات التطور الاقتصادي والأولويات السياسية المماثلة، فبالنسبة لقطاع الأعمال يكون الدخول إلى الأسواق الإقليمية بديلاً عن دخول الأسواق العالمية عند ضعف الإمكانيات، ويعد ذلك بداية طريق المنافسة.

كما أن الاتفاقيات الإقليمية قد تكون مصدر قوة للدولة الإقليمية المنضمة إليها عند قيامها بمفاوضات دولية، وبالتالي يكون لها تأثير عظيم في المفاوضات الدولية، وفي قدرتها على فتح الأسواق الدولية، ولكن مهما كان الحافز من إبرام الاتفاقيات الإقليمية، إلا أن الحافز الأكبر قد يكون تحقيق نمو في الصناعات الوطنية وذلك نتيجة قدرة هذه البلدان على منافسة بعضها و بالتالي قيام تجارة في الأسواق الحرة الإقليمية.[2]

[1] الموسوعة السياسية .على الرابط: https://political-encyclopedia.org/dictionary

[2] نفس المرجع.

ثالثا الدبلوماسية الاقتصادية الجماعية: المستوى الجماعي للدبلوماسية الاقتصادية يجب اهتمام الدول بشكل أقل مما هو عليه الوضع في الدبلوماسية الاقتصادية الإقليمية، أو الدبلوماسية الاقتصادية متعددة الأطراف الدبلوماسية الاقتصادية الجماعية لا يكون فيها العامل الجغرافي هو وحده معيار التجمع، وتلجأ إليها الدول التي تنتهج سياسة اقتصادية متشابهة، أو تملك مستوى اقتصادياً متقارباً، إلا أن لهذه الدبلوماسية الجماعية شكلا خاصا كمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) ،ومجموعة السبعة، ومجموعة الثمانية، ومنظمة الكومنولث وغيرها من التجمعات الاقتصادية الدولية. وهذا المستوى من الدبلوماسية الاقتصادية الجماعية يحقق هدفين مهمين، الأول: أن الأطراف المشاركة في هذه الدبلوماسية توفر لها منتدى عندما تحاول تلك الحكومات الوطنية للدول الأطراف إيجاد حلول، وتوفير التوافق بين بعضها حول هدف اقتصادي معين، سواء أكان محليا أم دوليا، وذلك من خلال عملية التعاون الطوعي التي تقوم بها هذه الحكومات.

وأما الهدف الثاني: فهو تمكين الحكومات التي تملك توجهات اقتصادية متشابهة من تطوير الواقع المتفق عليه، بحيث يمكنها بعد ذلك من التقدم في المجالات الأوسع متعددة الأطراف، فعلى سبيل المثال كانت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الدولية منتدى للعمل التحضيري لعدد كبير من المواضيع كاتفاقية تحرير التجارة في الخدمات والاتفاقيات الزراعية ضمن إطار "الجات" ومنظمة التجارة العالمية.[1]

رابعا الدبلوماسية الاقتصادية متعددة الأطراف: تتطور الدبلوماسية الاقتصادية متعددة الأطراف لتدخل اقتصاديات جميع البلدان، وهذا الأمر يجعل الاتفاق ضمن إطار الدبلوماسية متعددة الأطراف أمراً متعبا وصعب الوصول إليه، فهى تسعى إلى دمج أنظمة متعددة لتعمل ضمن إطار نمط واحد منسق كأنظمة منظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، والنشاط الاقتصادي للأمم المتحدة، بالإضافة إلى العديد من المنظمات المتخصصة في الاقتصاد، ولا بد أن نقول إن الدبلوماسية الاقتصادية متعددة الأطراف قد ساهمت في وضع العديد من القواعد القانونية التي تحكم العلاقات الاقتصادية الدولية وخاصة في تسعينيات القرن الماضي، وقد كان هنا كتقدم كبير في هذا المجال، خاصة في إطاري التجارة والبيئة كآلية فض النزاعات ضمن إطار منظمة التجارة العالمية، واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار 1982، إلا أن هذا المستوى من الدبلوماسية أظهر خلافات عديدة على الساحة الدولية بين المنظمات الحكومية وبين المنظمات غير الحكومية،

[1] بن عيسى احمد . "**الدبلوماسية الجماعية كبديل لحل الازمات العربية "دراسة حالة جامعة الدول العربية"**، مجلة البحوث القانونية والسياسية .العدد 4 (2015)ص175.

وكذلك الخلافات بين الدول المتقدمة دول الشمال)، والدول النامية (دول الجنوب)، فهذه الأخيرة تشتكي من أن الدبلوماسية متعددة الأطراف تضعهم في موقف ضعيف في الاقتصاد العالمي. كذلك فإن الدول المتقدمة تتمسك بحجج انتهاك الدول النامية المتزايد للقواعد الدولية (كحقوق الإنسان، وعمالة الأطفال، والشروط الاجتماعية للعمل) في سياساتها الداخلية كسبب لرفضها في السماح لمنتجات الدول النامية من الدخول إلى أسواقها، وعلى الرغم من أن المنافع الاقتصادية المحققة من الدبلوماسية متعددة الأطراف تدفع الدول إلى الانجراف فيها، إلا أن المخاطر الاقتصادية الناجمة عنها كبيرة جداً، وذلك نتيجة لربط الأسواق ببعضها البعض مما يفسح المجال أمام انتقال الأزمات إلى الدول الأخرى.[1]

[1] عبد القادر صحراوي ،عائشة جميلة ،"**التمثيل الدبلوماسي في الجزائر خلال العهد العثماني في ضوء الفرامانات العثمانية**"،الحوار المتوسطي (2017)، ص 492الى 500.

المبحث الثاني: الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية

تعرف الجزائر بثبات قوة سياستها الخارجية بفضل الدبلوماسية القيمة للبلاد عبر التاريخ، خصوصا بأن الثورة التحريرية. هذا ما جعل الجزائر تسعى لتلبية وتحقيق متطلبات الدبلوماسية الاقتصادي. بغية تحقيق الأهداف الاقتصادية الكبرى للدولة.

المطلب الأول: تطور توظيف الدبلوماسية الاقتصادية في الجزائر.

عرفت الجزائر تعاملات الدبلوماسية من القدم حيث تعافيت على هذه الأرض حضارات ودول كثيرة ويمكن للمطلع ان يجد في التاريخ معاهدات كثيرة أبرمت بين الجزائر كيان سياسي باختلاف من كانت بهذه السلطة وبين بقية الأطراف الدولية. هذه المعاهدات والاتفاقيات تخص معظمها الشؤون السياسية والاقتصادية.

سيتحرى الباحث في هذا الجزء من العمل تطور توظيف الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية لغرضين أساسين أولهما كون الدبلوماسية الاقتصادية ليست وليدة العصر حتى وان تحققت حتى وان وظفت بغير هذا المصطلح. وإما الثاني فإن تلخيص الدبلوماسية الاقتصادية لدولة ما في حاضرها فقط يعني ان لا تاريخ لها عكس دولة الجزائر.

منه تم تقسيمهم تطور هذا التوظيف إلى ثلاث أقسام:

أولا: الدبلوماسية الجزائرية في الفترة ما قبل الاحتلال: وخاصة خلال الوجود العثماني. كونها امتازت من موقع قوة أخذته عن سطوتها على البحر الأبيض المتوسط[1] بالإضافة إلى تقدمها الاقتصادي وخاصة في مجال الزراعة حيث كانت تصدر لأوروبا احتياجاتها من القمح. الأمر الذي جعل مفاصل العلاقات بين الجزائر والدول الأوروبية في يد الجزائر. حيث كانت تملك عصمة إعلان الحرب من باب القوة لذا تسابقت الدول الأوربية منها هولندا وفرنسا وانجلترا لعقد معاهدات واتفاقات بشأن الامتيازات الاقتصادية والتجارية التي يمكن ان تحظى بها عند الجزائر.

وكما تم فرض الضرائب على السفن التي تعبر البحر المتوسط وتم إبرام اتفاقية مع الولايات المتحدة الأمريكية بهذا الشأن.

[1] نفس المرجع.

وهذه الوسيلة من الدبلوماسية من فرض أدوات ومنح امتيازات تجارية تعتبر دبلوماسية اقتصادية محضة تعتمد الترتيب والترهيب[1]:

المعاهدة	الدولة	بنودها
معاهدة سلم وتجارة 16ماي 1772	الجزائر والدنمارك	دفع السويد 2.5 مليون يورو كتعويضات دفع الإتاوات كل عامين
معاهدة 8سبتمبر 1826	الجزائر هولندا	عدم الاعتداء على السفن البحرية لكلا الطرفين، حماية السفن الهولندية في البحر المتوسط
معاهدة 1714	الجزائر السويد	امتيازات الملاحة البحرية في البحر المتوسط مقابل دفع الإتاوات

[جدول يمثل بعض المعاهدات الاقتصادية للجزائر قبل الاحتلال الفرنسي]

ثانيا: الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية أثناء احتلال.

في سنة 1830 احتلت فرنسا الجزائر. ومسحت قرون الحضارة في سنوات عديدة، ولم يبق من الدولة غير شعب مضطهد تمارس عليه مختلف أساليب التعذيب.

لغاية اندلاع الثورة التحريرية سنة 1954 وتشكيل الحكومة الجزائرية المؤقتة، الأمر الذي أعاد النشاط الدبلوماسي الجزائري الواجهة وهذا لتحقيق أهدافها في فترة الحرب ضد الاحتلال وهي:

- التعريف بالقضية الجزائرية في الدولية.
- تأمين السلاح للثوار من خلال إقناع الدول بشرعية الثورة.
- المفاوضات مع المحتل واقتناص اكبر قدر الأهداف.

يرجع الفضل الكبير إلى كياسة الفريق الدبلوماسي في تحقيق الاستقلال الكلي عن فرنسا، ومنه اكتسبت الجزائر مكانتها الدولية بكونها رائدة في فن المفاوضات وظهرت بكثرة في فترة بعد الاستقلال.

[1] من إعداد الباحث بالاعتماد على (المعاهدات الجزائرية الأوروبية خلال العهد العثماني).

نلاحظ في هذه الفترة غياب دور الدبلوماسية الاقتصادية هذا يعود للظروف التي عايشتها الجزائر لأن أهداف السياسة الخارجية ترتب حسب أولويات الفترة.[1]

ثالثا : الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية بعد الاستقلال.

انطلاقا من مبادئ الثورة التي أقرتها مواثيقها , والمتمثلة في تصفية الاستعمار ومحاربة الامبريالية العالمة , وحق الشعوب لتقرير مصيرها دون تميز. نشطت الدبلوماسية الجزائرية بعد الاستقلال في مختلف المحافل الدولية.

تمثل أهداف الدبلوماسية الجزائرية آنذاك في:

تصفية الاستعمار السياسي والاقتصادي على حد سواء.

تصفية القارة الإفريقية من الاستعمار الأوروبي الاستغلال الاقتصادي.

تكريس التعاون بين دول لعالم الثالث والمطالبة بنظام اقتصادي عالمي جديد.

في هذه الفترة لم تكن الحكومات تسلط الضوء عل تخصص للدبلوماسية إنما تعمل ككتلة واحدة لتحقيق أهداف على مختلف المستويات منها الدبلوماسية الشعبية والهوياتية : التي تمثلت في تركيز الجزائر علة البعد الإفريقي والعربي بعد الاستقلال.

وأما الدبلوماسية الاقتصادية فقد عملت عليها من خلال التكتل مع الدولة حديثة العهد بالاستقلال ودول العالم الثالث. وهذا لخلق توازن في الاقتصاد العالمي والتخلص من الامبريالية.

في هذا الصدد قد نجحت الجزائر في قيادة دبلوماسيتها نحو السطوع وريادة الأمم المتحدة.

غير ان الأزمات الدولية التي تلت فترة انتهاء الحرب الباردة كانت لها تبعاتها على العالم، حيث أثرت الحروب على الاقتصاد في الجزائر كونه اقتصاد فتي أطاحت به الأمر الذي ادخل الجزائر في أزمات كثيرة , فبعد معارك التأميم التي خاضتها الجزائر لتستعيد حقها في الثروات الوطنية لم يمض عقدين من الزمن حتى عادت أزمة النفط للواجهة وتكبد الاقتصاد الوطني خسارات عظيمة.

- **أهداف حققتها الدبلوماسية الجزائرية بعد الاستقلال:**
  - عقد دورة استثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة جاء فيها التركيز على البعد الاقتصادي.
  - استضافة القمة الرابعة لحركة عدم الانحياز عملت فيه الجزائر على تثبيت الكفاح من اجل التحرر الاقتصادي وإنجاح عملية التأميم على المستوى الدولي.

[1] بكاي منصف.دور الجزائر ما بعد الاستقلال. في تحرير افريقيا ومقومات دبلوماسيتها الافريقية من ص 10الى ص17 بتصرف .على الرابط: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/26055

- لكل فترة من الزمن أهدافها ومتطلباتها فبعد هذه الفترة شهدت الدبلوماسية الاقتصادية ركودا نوعا ما حتى انتخاب الرئيس الحالي أي منذ سنة 2019 بدأت الجزائر تحرك دقة دبلوماسيتها مع التركيز على خوصصة هذه الدبلوماسية للتمكن من تحقيق أهداف أكثر في وقت اقل. [1]

المطلب الثاني: أدوات تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية

تطبيقاً لمساعي الإنعاش الاقتصادي وتحقيق الأهداف الرامية إلى تنويع الاقتصاد وجذب الاستثمارات وتطوير الصادرات خارج المحروقات وضعت الدولة الجزائرية أدوات قانونية ومؤسساتية لتفعيل الدبلوماسية الاقتصادية.

أولا: الأدوات القانونية لتفعيل الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية

عملت وزارة الخارجية على إنشاء بوابة إلكترونية خاصة بالدبلوماسية الاقتصادية في إطار المساعي الحثيثة للإنعاش الاقتصادي وتطوير الصادرات وتعزيز تواجد المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين في البلدان الأجنبية والترويج لمناخ الاستثمار في الجزائر للمستثمرين الأجانب والمهاجرين الجزائريين المتواجدين في الخارج، ولا يمكن أن يتأتى ذلك إلا باستعمال الأدوات القانونية المشجعة ومنها:

- توفير مناخ استثمار مشجع وهذا ما نص عليه الدستور الجزائري الأخير الصادر بتاريخ 30/12/102020) في المادة 61 منه على أن "حرية التجارة والاستثمار مضمونة وتمارس في إطار القانون[2]".

- ضمان الأمن القانوني والثبات التشريعي الذي يعتبر الأمان الكافي للمشروع، والذي يُعرف على أنه الشرط الذي تتعهد الدولة بمقتضاه بعدم تطبيق أي تشريع جديد أو لائحة جديدة على العقد الذي تبرمه مع الطرف الأجنبي، فالتحدي الكبير لجلب الاستثمارات الأجنبية للجزائر هو تحقيق استقرار التشريعات الخاصة بالاستثمار والقوانين المتصلة بها أهمها:

- القانون رقم 16/09 المؤرخ في 03/08/2016 المتعلق بترقية الاستثمار[3]

[1] مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية .الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .مصالح الوزير الأول (سبتمبر 2020)

[2] دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية سنة 2022، المادة 61.

[3] قانون رقم 09-16 مؤرخ في 29 شوّال عام 1437 الموافق 3 غشت سنة 2016 يتعلق بترقية الاستثمار ، الجريدة الرسمية الجزائرية ، العدد46، 2016، ص 04.

- المرسوم التنفيذي رقم 17/100 المؤرخ في 05/03/2017 المحدد لصلاحيات وطريقة تنظيم وتسيير الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ج.ر عدد (16).

المرسوم التنفيذي رقم 17/101 المؤرخ في 05/03/2017 المحدد للقوائم السلبية والمبالغ الدنيا للاستفادة من المزايا وكيفيات تطبيقها على مختلف أنواع الاستثمارات

كل هذه النصوص القانونية وأخرى أوردتها بوابة الدبلوماسية الاقتصادية على مستوى موقع وزارة الخارجية الجزائرية الإعلام المتعاملين الاقتصاديين والمستثمرين الأجانب والجزائريين بالتحفيزات التي سيستفيدون منها في حال استثمارهم في الجزائر، وأرفقت ذلك بدليل المستثمر (1) في حدود 60 صفحة، تلخص فيه الأدوات والأطر القانونية للاستثمار في الجزائر، والمقومات والثروات الهامة التي تتمتع بها الجزائر، والتي يمكن أن تكون مستقبلاً أرضية خصبة للثروة منها الاستثمار السياحي الاستثمار الفلاحي، الاستثمار في الثروات الباطنية والموارد المائية، الاستثمار في الطاقات المتجددة. ... الخ).

ثانيا: الأدوات المؤسساتية لتفعيل دور الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية

لا يمكن أن تؤدي الدبلوماسية الاقتصادية دورها إلا بتوفير أدوات مؤسساتية لتفعيلها، والتي تمثل في نفس الوقت أصحاب المصلحة فيها.

- **الهيئات ذات المصلحة**: يمكن إجمالها فيما يلي:
  - الوزارات (الخارجية ،المالية، التجارة، النقل. .. الخ).
  - السفارات والقنصليات.
  - المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين رجال الأعمال وكونفيدرالية أرباب العمل).
  - الشركات والمجمعات الاقتصادية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
  - غرف التجارة والصناعة.
  - وسائل الإعلام بمختلف أنواعها ومنها الإلكترونية والمفاوضات.
  - الأمن السياسي والاجتماعي والاقتصادي والسمعة الوطنية للدولة المستقبلة للاستثمارات الأجنبية.
  - البحوث والدراسات العلمية.
  - المعارض الدولية والأيام الدراسية والمؤتمرات.

وتعزيزاً لوجود الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في الخارج، انتهجت وزارة الخارجية عدة طرق ووسائل الدعم الصادرات خارج المحروقات من بينها:

- **الصندوق الخاص بترقية الصادرات:**

تم إنشاؤه من أجل التكفل بجزء من التكاليف المتعلقة بنقل المنتجات الموجهة للعرض وكذا تكاليف مشاركة الشركات في المعارض والصالونات بالخارج بموجب قانون المالية لسنة 1996.

- .**الاتفاقيات التجارية ومناطق التبادل الحر:** من أجل الانفتاح على اقتصاديات الدول العربية والدول الإفريقية سعت الجزائر للمصادقة والانضمام إلى عدة اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف وكذا الانخراط في مناطق التبادل التجاري الحر من بينها، منطقة التجارة الحرة للقارة الإفريقية التي وقعت عليها الجزائر بتاريخ 21/03/2018 برواندا إضافة إلى البروتوكولات الثلاث المتعلقة بتجارة السلع والخدمات وفض النزاعات، وكان التصديق عليها بشكل رسمي سنة 2020 وفي إطار التكامل الاقتصادي العربي، تم إنشاء معاهدة لتسهيل المبادلات التجارية بين الدول العربية سنة 1981بتونس،وانضمت إليها الجزائر رسميا بتاريخ 01/01/2019.

- **تفعيل دور وزارة الخارجية والسفراء والقناصل**

من بين أهم الأدوات المؤسساتية للدبلوماسية الاقتصادية هي الصلاحيات الممنوحة لوزارة الخارجية والسفراء والقناصلة.

- **المعارض الدولية**

تلعب المعارض الدولية فرصة كبيرة للمتعاملين الاقتصاديين الوطنيين ولأية دولة ترغب في ولوج الأسواق الخارجية والتعريف بالمنتوج المحلي، وسعياً منها في تنشيط الدبلوماسية الاقتصادية وتحفيز المستثمرين الأجانب لولوج السوق الجزائري ودعم الشركات الجزائرية لتصدير منتوجاتهم مهما كانت طبيعتها تعمل وزارة الخارجية من خلال مكتب الإعلام وترقية الاستثمارات والصادرات على تنظيم تظاهرات اقتصادية في الخارج والداخل، وهذا ما حدث مؤخرا في شهر مارس أين قام المتعامل الاقتصادي كوندور بالتنسيق مع وزارة الخارجية وبحضور سفراء القارة الإفريقية بتنظيم معرض العرض منتجاته للتعريف بها ودخول الأسواق الإفريقية ودول المغرب العربي ليبيا وموريتانيا وتونس).

- **التسهيلات الجمركية والبنكية**

تتمثل أهم التسهيلات الجمركية للمتعاملين الاقتصاديين الجزائريين فيما يلي:

- زيارة الموقع والتخليص الجمركي عن بعد.

- إنشاء الرواق الأخضر الذي يسمح بالمصادقة على تصريح التصدير دون معاينة السلع.

- تفعيل الدفتر الخاص بالتصريح عن التصدير بمدة صلاحية (01) سنة خاص بالمشاركة في المعارض والصالونات في الخارج، ويسلم حصرياً من طرف الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة.

- التصريح المسبق والمبكر وتقديم البيان قبل وصول البضائع.

أما التسهيلات المالية والبنكية فتتمثل فيما يلي:

تستفيد الشركات الوطنية المنتجة للبضائع والخدمات والتي تعمل في مجال تصدير المنتجات المحلية من التسهيلات البنكية سواء للمشاركة في المعارض في الخارج أو من أجل التصدير بتقديم وثائق إثبات شهادة توطين التصدير، استعادة وإعادة عائدات التصدير، أحكام مالية حول الاستثمار في الخارج.[1]

المطلب الثالث: الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في البرنامج الحكومي2020.

إن الرهانات الحالية التي تواجه الدول النامية خصوصا، تتمثل في تحديات الأمن الاقتصادي. مما جعل الدول تبحث عن تفعيل كل الآليات لتحقيق أقصى قدر من هذا الأمن غير الثابت.

تعريف الأمن الاقتصادي:

ان الأمن الاقتصادي هو جزء من منظومة أمنية متكاملة يشملها مفهوم الأمن البشري الذي يقصد منه التحرر من الخوف والحاجة، أو بمعنى آخر تأمين حياة المجتمع من الفقر الجوع والمرض وتوفير حاجات الناس ومساعدتهم على حماية أنفسهم من الأخطار التي قد تواجههم.[2]

وقد ظهرت مكامن الخلل في الأمن الاقتصادي الوطني الجزائري مع أزمة كورنا جائحة كوفيد(19) فبسبب إجراءات الحجر الصحي تم إيقاف عمليات التصدير والاستيراد، وحتى الدول المنتجة بانت تخشى التصدير وتسعى لتامين حاجياتها أولا على المدى البعيد.

هنا بات على صانع القرار إيجاد حلول سريعة لحل الأزمة داخليا وتجنبها على المدى البعيد، وبما أن تحقيق الأمن الاقتصادي لا يوجب على الدولة أن تحققه بمنأى عن بقية الدول. لأن التعاون والتكتل بين الدول هو السبيل الأقرب لسد ثغرات الأمن الاقتصادي.

من هنا عملت الحكومة على تعزيز نشاط الدبلوماسية الاقتصادية والعمل الخارجي بغية تحقيق الأهداف المرجوة من امن اقتصادي وصحي. وقد جاء في مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، هدف أساسي وهو العمل من أجل سياسة خارجية نشطة واستباقية في إطار

[1] خواص نصيرة، **"ضرورة تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية لجلب الاستثمارات الأجنبية للجزائر كاستراتيجية للتنويع الاقتصادي ما بعد جائحة كورونا"**، جامعة الجزائر 1: كلية الحقوق، ص312-325.

[2] صلاح زين الدين، محاضرات أهمية الأمن الاقتصادي فى تحقيق السلام الاجتماعي، كلية الحقوق ، جامعة طانطا.2014، ص9.

الدستور ومبادئ الثورة التحريرية وهذا من اجل تحقيق المصالح المعنوية والسياسية والبيئية والثقافية والاقتصادية للبلاد[1].وانطوى تحت هذه الخطة:

1- الدفاع عن المصالح العليا للأمة حيث أصبحت الجزائر تعيش ضمن موقع اقليمي محفوف بالمخاطر من كل جانب، لذا ركز البرنامج على دعم الاستقرار الداخلي وتناسق وانسجام مركبات المجتمع داخليا الأمر الذي ينعكس إيجابا على السياسة الخارجية حيث سيفاوض المندوب الخارجي من موقع قوة.

2- المساهمة في الاستقرار والأمن الإقليميين أكد البرنامج كذلك على عمل الجزائر على حل القضايا المرتبطة بالدوائر الجيوسياسية للجزائر، إفريقيا، عربيا ،إسلاميا ومتوسطيا. كون هذا يؤثر مباشرة على تحقيق الأهداف العليا لبرنامج الحكومة.

3- توطيد الروابط مع الوطن العربي وإفريقيا: إن السمعة الحسنة للدبلوماسية الجزائرية أكسبها موقعا هاما في العمق العربي والعمق الإفريقي في الجانب العربي تسعى الجزائر لتوحيد الصف من خلال إنجاح القمة العربية. أما إفريقيا فتدعم الجزائر المنظمات الأفريقية.

4- ترقية السلم والشراكة في العالم: استمرار المنهج العقلاني في تطوير الشراكات والعلاقات السياسية والاقتصادية والتجارية مع أهم الشركاء في مختلف دول العالم.

5- العمل على جعل الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في خدمة مخطط الإنعاش الاقتصادي 2020 –2024 وفي هذا الإطار تم تحديد بعض الآليات أهمها:

6- مضاعفة البعثات الدبلوماسية والقنصلية.

7- هيكلة طاقات بشرية خبيرة اقتصاديا وتجاريا في البعثات الدبلوماسية.

8- برمجة دورات تكوينية للبعثات بهدف ضمان احترافيتهم.

9- تنظيم الندوات الوطنية حول الدبلوماسية الاقتصادية.

10-توظيف الكفاءات الشبابية في مجال الدبلوماسية لضمان حيويتها.[2]

وتهدف هذه الآليات إلى:

- الحد من التبعية الصادرات المحروقات.
- جذب الاستثمارات المباشرة الأجنبية.
- التعريف بالمنتوج المحلي وتسويقه في الخارج.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، 16 فيفري 2020.

[2] نفس المرجع.

- إنشاء مناطق التبادل الحر.
- حل المشاكل العالقة فيما يخص الاستثمارات الأجنبية.
- تكوين أفراد مفاوضين للعب على ورقة الترغيب والترهيب في الدبلوماسية الاقتصادية، كون هذا المعطى ليس عاما ومتاحا لكل الأفراد...[1]

[1] نفس المرجع.

خلاصة الفصل:

تعد الدبلوماسية الاقتصادية أداة فعالة لتحقيق الأهداف الاقتصادية للدولة وتحقيق أمنها الاقتصادي، لذا سعت الجزائر لتفعيل هذا النوع من الدبلوماسية ،كون التفاعلات العالمية تستمر وتتطور حاجاتها وفق محددات ومتطلبات العصر.

ويأتي هذا التفعيل من خلال إدراج خطة حكومية تعمد إلى مواصلة العمل والتأكيد على استمرار العمل الدبلوماسي وفق مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية المعهودة منذ الثورة...تحقيقا للغايات السياسية والاقتصادية.

الفصل الثاني:

العلاقات الجزائرية الصينية

تمهيد للفصل:

لطالما ركز صانع القرار الجزائري في توجيه سلوك سياسته الخارجية تجاه الدول الحليفة علة مجموعة من العوامل أهمها العوامل الاقتصادية . حيث تربط الجزائر علاقات وطيدة مع الدول التي قدمت لها يد المساعدة إبان الثورة التحريرية وتصفية الاستعمار. ومن بين أكثر مساندة نجد الصين الحليف الاستراتيجي للتي تجمعه العديد من الروابط مع الدولة الجزائرية، في شتى المجالات منها المجال الصحي، السياسي، الثقافي والاقتصادي... وهذا ما سنتطرق إليه في هذا الفصل.

الفصل الثاني: العلاقات الجزائرية الصينية

المبحث الأول: البعد التاريخي في العلاقات الجزائرية الصينية

العلاقات الجزائرية الصينية ذات جذور تاريخية متينة، حيث أن الصين هي أول دولة غير عربية تعترف بالحكومة الجزائرية المؤقتة، وتقيم علاقات دبلوماسية معها في 1958 أي قبل أن تتحصل الجزائر على استقلالها، واستمرت العلاقات الجيدة بين الدولتين ومنذ ذلك الحين وهي تشهد تطورا مضطردا.

المطلب الأول: العلاقات الجزائرية الصينية فترة الحرب الباردة

تزامن تأسيس جمهورية الصين الشعبية على يد ماو تسي تونغ أكتوبر (1949) مع انطلاق ثورة تحرير الجزائر من الاستعمار الفرنسي (نوفمبر (1954)، ويعتبر الدعم التاريخي الذي التزمت به الصين تجاه ثورة التحرير الجزائرية ومساعي الشعب الجزائري لنيل استقلاله بمثابة الأساس الذي مهد لما أصبحت عليه العلاقات الصينية - الجزائرية الراهنة. فخلال مرحلة الثورة، كانت الصين أول دولة غير عربية تعترف مبكرا بالحكومة. الجزائرية المؤقتة في ديسمبر 1958 ثم تقيم معها علاقات دبلوماسية في ديسمبر من نفس العام، هذه العلاقات كانت لها دلالتها السياسية آنذاك بالنظر إلى ظروف الحرب الباردة والمكانة التي تبوأتها الصين على الصعيد الدولي والاعتراف بالحكومة المؤقتة سبقته اتصالات وتبادل لوجهات النظر بين مسؤولين صينيين وممثلين عن جبهة التحرير الوطني الجزائرية خلال مؤتمر باندونغ لدول عدم الانحياز (أفريل 1955). حيث يرى الأستاذ جون كلابريسي أن الصين قدمت مساعدات عسكرية لجيش التحرير الوطني إبان الفترة الاستعمارية لتعزز من طبيعة مكانة الجزائر ضمن الأجندات الصينية والتي شكلت انطلاقة محورية الطبيعة العلاقات بعد الاستقلال والتي تميزت بزيادة المساعدات الدبلوماسية والاقتصادية على اعتبار أن الجزائر في فترة ماضية بعد الاستقلال. خرجت في ثوب الفاعل الذي لابد أن يعزز من قدراته ومكانته ضمن المسرح الدولي.[1]

ففي تلك المرحلة وبالنسبة للصين، كانت الثورة المسلحة التي خاضها جيش التحرير الوطني في الجزائر ضد الاستعمار الفرنسي بمثابة جزء من المد الوطني التحرري الذي عرفته آسيا وأفريقيا في وجه قوى الاستعمار، فقد كانت الصين قد سبق وأن عرفت أسلوب العمل المسلح عدة مرات عبر تاريخها الحديث في مواجهة الاستعمار الياباني قبل انتصار الثورة الصينية سنة 1949 وضد نظام تشان كاي شيك المنشق في جزيرة تايوان. وقد عبر ماو تسي تونغ عن ذلك عند استقباله لوفد من

[11] عبد الرحيم رحموني، "**جيوبوليتيكية الاستثمارات الصينية في المنطقة المغاربية بين خلفية الشراكة الثنائية و تعزيز مقومات القوة الأحادية الجانب**"، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 04، (الجزائر: 2020)، ص168-170

الحكومة الجزائرية المؤقتة مشيرا إلى أن الاستقلال والسلم مع الدول الاستعمارية يمكن الحصول عليهما بالصراع وليس بالتوسل له. [1]

من جهة أخرى، أدى العداء المشترك الصيني الجزائري للاستعمار بشكل عام والولايات المتحدة الأمريكية نتيجة لسياستها الداعمة للاستعمار في إطار حلف شمال الأطلسي (NATO) بشكل خاص إلى تعميق التقارب بين الصين والجزائر في تلك المرحلة بالنسبة للجزائر خصص الخلف وحدة عسكرية كاملة اسمها (Division Lorraine) موضوعة تحت تصرف الجيش الفرنسي لإخماد الثورة الجزائرية المسلحة، فضلا عن مختلف أشكال الدعم المادي والمعنوي الذي حصلت عليه فرنسا من الولايات المتحدة الأمريكية ومن غيرها من دول المعسكر الغربي آنذاك. أما بالنسبة للصين، فقد كان الأمر متعلقا بالتوتر الذي عرفته سواحلها الشرقية مع نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات نتيجة التواجد المتزايد للولايات المتحدة في المحيط الهادي من جهة ومن جهة أخرى بما طرأ على العلاقات الصينية السوفييتية من خلافات بعد ظهور بوادر تقارب أمريكي سوفيتي إثر إعلان سياسة التعايش السلمي. هذا الإدراك القائم على التهديد المشترك تزامن مع نضال مشترك من أجل الاعتراف الدولي في اطار هيئة الأمم المتحدة، حيث كانت الحكومة الجزائرية المطالب بتقرير المصير ونزع الشرعية عن الاستعمار الفرنسي، في الوقت الذي كانت فيه الصين تسعى إلى الاعتراف بحكومة جمهورية الصين الشعبية بدلا من حكومة تايوان التي تعتبرها تاريخيا عميلة للولايات المتحدة والمعسكر الغربي.[2]

في ديسمبر 1958 ترأس وزير الشؤون الاجتماعية بالحكومة الجزائرية المؤقتة بن يوسف بن خدة وفدا لزيارة الصين حيث لقي الوفد استقبالا خاصا من طرف القيادة الصينية على رأسها ما وتسي تونغ، كما تم استقباله من قبل القيادة العسكرية الصينية على رأسها المارشال يونج ته هواي نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع. وفي مارس 1959 زار الصين وفد جزائري برئاسة عمر او صديق كاتب دولة الحكومة الجزائرية المؤقتة، حيث تسلم الوفد الجزائري خلال هذه الزيارة معدات وتجهيزات عسكرية وطبية. وفي 1960 ترأس كريم بالقاسم نائب رئيس الحكومة ووزير الخارجية وفدا مكونا من 13 عضوا لزيارة الصين مجددا، وقد استقبل الوفد من طرف الزعيم ما وتسي تونغ نفسه، حيث أكد كريم بلقاسم خلال هذه الزيارة بأن "العامل الجغرافي لن يكون حاجزا أمام تضاعف علاقات الصداقة والتعاون بين الجزائر والصين، وأن عامل البعد بين الجزائر والصين هو جغرافي فقط. في الواقع الجزائر

[1] محمد حمشي، سامية الربيعي، "**ستون سنة من العلاقات الصينية- الجزائرية**"، المجلة العلمية للبحوث الصينية المصرية، المجلد الثاني، العدد الأول، (مصر: 2013)، ص75.

[2] سارة جندي، "**العلاقات العربية الصينية دراسة حالة الجزائر**"، رسالة ماجستير في الدراسات الآسيوية، (جامعة الجزائر 03: كلية العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2014)، ص 94.

والصين هما بلدان قريبان جدا من بعضهما فصراعهما المسلح المشترك ضد الامبريالية، الطموح المشترك للسلم، ورغبتهما الصادقة في التعاون كلها عوامل وراء العلاقات المترابطة بين البلدين وأدت إلى صداقة متينة، على أسس ديمقراطية في إطار مبادئ اشتراكية والنظام الاشتراكي كوسيلة للتنمية الشاملة المتوازنة، وهو ما أضفى طابعا أيديولوجيا على التقارب الصيني الجزائري الآخذ في الازدهار.[1]

يعتبر العامل الايديولوجي عاملا حاسما في العلاقات الصينية الجزائرية، ويعتبر دوره في ترسيخ هذه العلاقات أقدم من دور العامل الاقتصادي في حد ذاته فهو يرجع إلى ما يسمى بالمبادئ الخمسة للتعايش السلمي وهي المبادئ التي أعلنها الزعيم الصيني لاي شوين في 1945، ثم تبنيها على نطاق أوسع في مؤتمر عدم الانحياز في باندونغ 1955، هذه المبادئ الخمسة هي: الاحترام المتبادل للسيادة ووحدة الأراضي، عدم الاعتداء المتبادل. عدم التدخل في الشؤون الداخلية بصورة متبادلة المساواة والمنفعة المتبادلة التعايش السلمي بين الدول على اختلاف نظمها السياسية، الاقتصادية والاجتماعية.[2]

ويبدو أن هذه المبادئ بقيت تشكل الأساس للصمود والتوافق الصيني الجزائري بدءا بقضايا السياسة الخارجية وصولا إلى القضايا الاقتصادية، ولفهم محورية العامل الأيديولوجي في العلاقات الصينية الجزائرية يمكن العودة إلى مرحلة الحصار الدولي الذي عرفته الصين طيلة العشرين سنة التي تلت الاعلان عن تأسيس جمهورية الصين الشعبية، في هذه المرحلة عملت الصين على تقديم نفسها كداعم أساسي لحركات التحرر الوطنية ومشاريع التنمية الوطنية في دول الجنوب وفي كلا الحالتين قدمت الصين وما زالت تقدم نفسها على أنها أقرب إلى هذه الدول من بقية القوى الكبرى الطامحة نحو الهيمنة (أوروبا والولايات المتحدة)، فهي من جهة تعتبر هي الأخرى ضحية للسياسات الاستعمارية التقليدية وليست صانعا لها ومن جهة اخرى تعتبر دولة من دول الجنوب وبذلك تكون قد عملت ومازالت تعمل بشكل أو بآخر على بناء ما يسميه عبد النور بن عنتر أيديولوجية الجنوب / الانتماء للجنوب الواحد.[3]

حرمان الصين من مقعدها في هيئة الأمم المتحدة لصالح تايوان بسبب سياسات الحرب الباردة دفع الجزائر إثر حصولها على الاستقلال إلى قيادة حملة دولية واسعة في الجمعية العامة من أجل استعادة الصين لمقعدها في هيئة الأمم المتحدة، هذه الجهود في حد ذاتها شكلت عاملا تاريخيا في

---

[1] حمشي، ربيعي، مرجع سابق ص76.

[2] الأكاديمية الصينية للترجمة، "**المبادئ الخمس للتعايش السلمي**"، المجموعة الصينية للنشر الدولي، تم تصفح الموقع يوم 2023/08/02، http://arabic.china.org.cn/china/China_Key_Words/

[3] عبد النور بن عنتر، "**الصين و الدول المغاربية**"، العربي الجديد، تم التصفح يوم: 2023/08/02، الرابط: https://www.alaraby.co.uk

تدعيم أواصر العلاقات الصينية الجزائرية في سنة 1971 تمكنت الجمعية العامة من تمرير قرار هيئة الأمم المتحدة رقم 2758 الذي قضى بأحقية جمهورية الصين الشعبية في مقعد الصين في الامم المتحدة وتم طرد تايوان من مجلس الأمن وإعطاء مقعدها لجمهورية الصين الشعبية مع ذلك فإن الحصار الاقتصادي الدولي بقي قائما رغم عودة الصين إلى الأمم المتحدة ولم يختف إلا بعد إقامة علاقات دبلوماسية رسمية مع الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1978، غني عن الذكر أن الصين خلال هذه الفترة عملت على الاستثمار في قضية حرمانها من مقعدها في الأمم المتحدة لتطوير علاقاتها مع دول الجنوب دبلوماسيا من خلال منظمة عدم الانحياز واقتصاديا من خلال الالتزام بمساعدة دول الجنوب في برامجها التنموية الوطنية. وعليه فقد كانت العلاقات مع الصين الشعبية أكثر وضوحا وأقل تعقيدا مما كان عليه الأمر بالنسبة إلى الاتحاد السوفياتي وكانت هذه العلاقات أيضا أكثر حرارة وإخلاصا من الجانبين، بحيث يمكن وصفها بعلاقة الصداقة الحميمة.[1]

من جهة أخرى هناك عامل آخر ساهم في إضفاء الطابع الايديولوجي على العلاقات الصينية الجزائرية في هذه المرحلة وإن كان الأمر هنا ينسحب تماما على علاقات الصين مع الدول العربية، عموما وليس فقط على الجزائر تحديدا. يتمثل هذا العامل في موقف الصين تجاه القضية الفلسطينية وهو ما شكل دافعا أساسيا نحو مزيد من التقارب الصيني العربي، وفي المقابل خيمت مبادئ السياسة الخارجية التقليدية زمن الحرب الباردة على موقف الدول العربية اتجاه قضية تايوان كمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المستقلة واحترام سيادتها ووحدتها الوطنية[2]. في بداية السبعينيات من القرن الماضي ركزت الصين على مجموعة من البرامج والاصلاحات الاقتصادية أدت إلى تحرير الاقتصاد الصيني وتحويله من اقتصاد مركزي التخطيط ومنغلق على نفسه إلى اقتصاد منفتح يقوم على السوق الحرة ويسمح بنمو قطاع خاص سريع النمو إلى جانب القطاع العام وهذا أدى إلى تمكين الاقتصاد الصيني في التحول إلى اقتصاد فاعل على المستوى العالمي، وجعل من الصين تتجه الى المزيد من الأسواق الخارجية بحثا عن المواد الأولية بكميات هائلة، ومع نهاية السبعينيات كان الاقتصاد الصيني يتوجه نحو المزيد من الاندماج في الاقتصاد العالمي وهذا جعل الجزائر هدفا استراتيجيا بالنسبة للعديد من مبادرات الاستثمار الاجنبي التي عملت عليها الشركات الصينية. كذلك نجد ان الصين وضعت استراتيجية العوالم الثلاث لتطوير العلاقات مع جميع الدول العربية بما في

[1] محمد الصديق بورزق، "**العلاقات الصينية الجزائرية في إطار مبادرة طريق الحرير**"، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة العربي التبسي: كلية الحقوق و العلوم السياسية، تخصص دراسات استراتيجية، 2021/2020، ص 57.

[2] حسين سالم، "**العلاقات الصينية المغاربية -الجزائر نموذجا**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر03: كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، تخصص دراسات آسيوية، 2018/2017، ص 142- 144.

ذلك الجزائر، علاقات شاملة وليست قائمة على العامل الايديولوجي فقط ونلاحظ ان العلاقات الصينية الجزائرية لم تتحول بشكل جذري من علاقات قائمة على العامل الايديولوجي الى علاقات شاملة بل تحولت فقط لتصبح محكومة بعامل اخر هو العامل الاقتصادي، وقد اعتبرت الجزائر ذلك داخلا في نطاق استكمال السيادة وتعزيز استقلالها السياسي والاقتصادي، وقد ساهم هذا التوجه في تقوية العلاقة بين الصين والجزائر.[1]

المطلب الثاني: العلاقات الجزائرية الصينية ما بعد فترة الحرب الباردة

بعد نهاية الحرب الباردة تحررت الدول الأفريقية نسبيا من الاستقطاب الثنائي وهو ما ساعد الصين على إيجاد مكانة اقتصادية في القارة، وهذا ما جعلها تضع الدول الأفريقية ضمن أولويات سياستها الخارجية خاصة بعد أحداث تيانانمان في الصين 1989 وما ترتب عنها من عزلة للصين بسبب العقوبات الغربية وحياد الدول الإفريقية ومنها الجزائر تجاه هذه القضية جعل من العلاقة بين البلدين مستمرة، كما أن تحول الصين من بلد منتج للنفط إلى بلد مستورد له منذ سنة 1993 نتيجة معدلات الاستهلاك الكبيرة التي عرفتها بسبب الإصلاحات الاقتصادية جعلت من الصين تتوجه إلى البلدان الغنية بالطاقة وعلى رأسها الجزائر[2]، ففي التسعينيات اعتمدت الصين استراتيجية الذهاب إلى الخارج وتشجيع شركاتها على الاستثمار على المستوى العالمي واعتبار افريقيا سوقا كبرى للاستثمارات والمنتجات الصينية المصنعة، كما كان لزاما على الجزائر أن تجد لها شركاء تاريخيين كالصين للتخلص من تبعيتها اقتصاديا وتجاريا خاصة لأوروبا (فرنسا) وقد أدركت هذا في أزمة تردي الأوضاع الأمنية خلال عقد التسعينات، وقد تميزت مواقف الدولتين بالانسجام اثر تبنى الصين المقاربة مناهضة لتدويل الأزمة تقوم على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للجزائر واحترام سيادتها[3]، وهو الموقف الذي بقت الجزائر من جانبها ثابتة عليه فيما يتعلق سواء بقضية تايوان أو قضية إقليم الثبت في الصين.

الصين مقتنعة أن الواقع الدولي يشهد تغيرات عميقة تجعل من هيمنة قوة واحدة أمرا غير مقبول، إذ هناك دول أخرى كثيرة مختلفة من حيث الثقافات والأديان ومستوى النمو الاقتصادي من حقها تقرير شؤونها والمشاركة في إدارة الشؤون العالمية غير التشاور وفقا لمبدأ المساواة، لهذا لا يمكن

[1] سارة جندي، مرجع سابق، ص96.

[2] علي العطري، "**التوجهات الجديدة للسياسة الصينية تجاه إفريقيا منذ 2000**"، أطروحة دكتوراه في العلاقات الدولية، جامعة باتنة 01: كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2020، ص108-110.

[3] محمد حمشي، سامية ربيعي، مرجع سابق، ص85.

لدولة واحدة أن تقود العالم وتسير كل هذه الاختلافات[1]، وعلى هذا الأساس عملت الصين على بناء روابط وعلاقات متينة مع هذه الدول التي من بينها الجزائر ولأن الصين تدرك أهمية تشكيل الخارطة الجيوسياسية والجيواقتصادية للقارة الإفريقية بعد الحرب الباردة حيث تسعى جاهدة للظهور كقطب رئيسي في آسيا، إلا ان إفريقيا لا تزال تكافح من أجل الخروج من دائرة التخلف، مما حتم على الصين أن تستمر في العلاقات الثنائية بينها وبين الدول الافريقية وقد كانت الجزائر من بين أهم هذه الدول بسبب موقعها وأهميتها سواء في الدائرة الافريقية، الدائرة المغاربية أو الدائرة العربية.

في أكتوبر سنة 2000 عرفت السياسة الخارجية الصينية تحولا كبيرا تجاه افريقيا، اذ دخلت العلاقات بين الطرفين مرحلة العلاقات الاستراتيجية ومأسستها، والتي تم ترجمتها بتدشين "منتدى التعاون الصيني الأفريقي" FOCAC سنة 2000 تحت شعار "الصداقة، التعاون السلام التنمية" الذي تأسس بحضور الرئيس الصيني ونائبه بإضافة إلى رؤساء أربع دول إفريقية هي الجزائر وتوجو وزامبيا وتنزانيا والأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية (الاتحاد الافريقي حاليا) إلى جانب وزراء خارجية الصين و44 دولة افريقية وممثلين عن 17 منظمة دولية وإقليمية، وأيضا رجال أعمال صينيين وأفارقة كأرضية تشاور وتعاون جنوب - جنوب القائمة على المساواة والمصلحة المتبادلة كما ركز على بناء وتدعيم العلاقات الاستراتيجية الطويلة المدى.[2]

لقد ساعد منتدى التعاون الصيني الأفريقي الجزائر في العودة الى الساحة الدولية وتعزيز العلاقات بين البلدين، حيث أكدت الجزائر على ضرورة التنسيق الدولي محاربة الإرهاب وتدعيم الشراكة الاقتصادية بين بكين والجزائر، وفي 2004 زار الرئيس الصيني الجزائر وأكد بدوره على رغبته في إقامة علاقات استراتيجية مع الجزائر، وفي 2006 حضر الرئيس الجزائري قمة بكين للمنتدى الأفريقي حيث وقع مع الرئيس الصيني اتفاقية التعاون الاستراتيجي والتي مهدت لمرحلة جديدة من التعاون الكثيف بين البلدين خاصة في المجال الاقتصادي.[3]

في سبتمبر 2004 تأسس منتدى التعاون الصيني العربي كإطار مؤسساتي للعلاقات الصينية العربية بما في ذلك الجزائر من قبل وزير الخارجية الصيني والأمين العام لجامعة الدول العربية ويهدف المنتدى لتطوير التعاون في المجالات السياسية، الاقتصادية الثقافية والشؤون الدولية إضافة الى الوثيقة التي أصدرتها الحكومة الصينية "وثيقة سياسة الصين تجاه الدول العربية" في 13 جانفي

---

[1] جميلة الطيب، "**العلاقات الصينية المغاربية بعد الحرب الباردة: العلاقات الصينية الجزائرية نموذجا**"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد الخامس، العدد 01، (الجزائر: 2018)، ص09.

[2] علي العطري، مرجع سابق، ص112.

[3] علي العطري، مرجع سابق،ص109 .

2016 التي حددت مكانة ودور المنطقة العربية إضافة إلى العلاقات الصينية بدول منطقة العربية الممتدة الجذور، كما أوضحت هذه الوثيقة سبل تدعيم وتعزيز التعاون الصيني الافريقي في كل المجالات (الاقتصادية السياسية الثقافية الاجتماعية ومجال السلام والأمن)[1]. وقد شددت الوثيقة على تقوية روابط التعاون بين الطرفين على أساس الثقة المتبادلة.

وبهذا عرفت الجزائر بداية من سنة 2000 توسعا كبيرا في الروابط التجارية مع الصين خاصة مع منح الشركات الصينية عقودا لمشاريع أشغال عامة واسعة النطاق، حيث شهدت العلاقات التجارية الثنائية نموا مطردا قفز من 191 مليون دولار سنة 2000 إلى 1.75 مليار سنة 2005 ليصل إلى 2 مليار دولار سنة 2006، أما من حيث الواردات فقد شهدت سنة 2005 ارتفاعا حادا في الواردات الصينية من الجزائر، لقد بدت الجزائر كأفضل شريك في شمال افريقيا يستفيد من النمو القوي للاقتصاد الصيني حيث برزت من بين أكبر 10 شركاء تجاريين للصين في افريقيا سنة 2006، وفي 2008 صعدت الجزائر إلى المرتبة الثامنة، وفي سنة 2010 أصحبت الشريك التجاري الأفريقي السابع للصين[2].

وفي عام 2013 عرفت العلاقات الصينية الجزائرية الارتقاء والتقارب بإقامة الشراكة الإستراتيجية في المجالات الاقتصادية العلمية، التكنولوجية والعسكرية بالإضافة إلى مجال الفضاء. ومنذ التوقيع على الشراكة اتفق الطرفان على وضع مخططات اقتصادية خماسية، سمحت للصين بالدخول إلى السوق الجزائرية بزخم.[3] وفي 25 ماي 2014 أصحبت الجزائر أول دولة عربية تقيم شراكة استراتيجية شاملة مع الصين. ومنذ ذلك الحين دخلت العلاقات بين الصين والجزائر مرحلة جديدة من التطور وتشترك الصين والجزائر في أساس سياسي متين، وقد أسفر تعاونهما العملي عن نتائج مثمرة، كما أجرى البلدان تبادلات ثقافية وثيقة، وواصلا تعميق وتعزيز شراكتهم الاستراتيجية الشاملة وتعد الصين أكبر مصدر للواردات إلى الجزائر وشريكا تجاريا رئيسيا. وقامت الجزائر والصين في اطار بناء الحزام الاقتصادي لطريق الحرير تعاونيات مثمرة، جعلت من الجزائر خامس أكبر شريك تجاري افريقي للصين، حسبما أكده سفير جمهورية الصين الشعبية بالجزائر لي ليانهي.

في 4 سبتمبر 2018 وقعت الجزائر والصين مذكرة تفاهم حول التشارك في بناء الحزام والطريق خلال قمة بكين للمنتدى التعاون الصيني الإفريقي، ليؤكد البلدان مدى تقاربهما اذ تعتبر الصين

---

[1] جميلة الطيب مرجع سابق، ص17.

[2] محمد حمشي، سامية ربيعي، مرجع سابق، ص87.

[3] حمزة كحال، "**الصين و الجزائر شراكة استراتيجية و تعاون في طريق التنمية**"، موقع سبوتنيك، تم زيارة الموقع يوم 2023/09/05، الرابط: https://www.skynewsarabia.com/middle-east/

الجزائر صديقا جيدا وشريكا طبيعيا ولذلك استجابت الجزائر وشاركت بنشاط في المبادرة ليتم في 6 جوان 2019 التصديق على مذكرة التفاهم بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الصين الشعبية بشأن التعاون في إطار مبادرة الحزام الاقتصادي لطريق الحرير وطريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين.[1]

منذ نقشي فيروس كورونا الجديد في 2020، أصبح التعاون لمنع انتشار الفيروس الموضوع الرئيسي تعاون العملي بين الصين والجزائر، حيث في بداية حرب الصين ضد فيروس كورونا الجديد، كانت الجزائر من أوائل الدول التي قدمت إمدادات طبية طارئة للصين. وعندما بدأت الجزائر معركتها الخاصة مع الفيروس قدمت الصين المساعدة في المقابل، بتقديم الكثير من المساعدات الطبية، وشاركت تجربتها في مكافحة الفيروس بنجاح، كما أرسل فريقا من الأطباء إلى الجزائر، وزودت الجزائر بلقاحات كورونا.[2]

[1] المادة 01، المرسوم الرئاسي رقم 19-176، المؤرخ في 03 شوال عام 1440 الموافق ل 06 جوان سنة 2019، المتضمن "**التصديق على مذكرة تفاهم بين حكومة الجزائر الشعبية و حكومة جمهورية الصين الشعبية بشأن التعاون في إطار مبادرة الحزام الاقتصادي لطريق الحرير و طريق الحرير البحري للقرن الحادي و العشرين**، الجريدة الرسمية رقم 39، سنة 2019، ص05.

[2] Huaxia , « **China to provide covid- 19 vaccine in Algeria",** XINHUANET, visited on: 22/08/2023, Link: http://www.xinhuanet.com/english/2021-02/11/

المبحث الثاني: البعد السياسي والأمني في العلاقات الجزائرية الصينية

خلال أكثر من 40 عاما منذ إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الصين والجزائر، وأيا كان الوضع الدولي، هناك دائما تفاهم ودعم متبادل بين البلدين، وقد حقق الطرفان إنجازات ملحوظة في التعاون السياسي والاقتصادي والعسكري، فيما يمثل نموذجا يحتذى لتعاون الجنوب-الجنوب. وتنمية

بعد انتهاء الحرب الباردة، توثقت العلاقات الصينية الجزائرية أكثر، فزاد عدد زيارات القادة الصينيين لأفريقيا عما كان قبل انتهاء الحرب الباردة، ووقعت وزارتا خارجية البلدين "اتفاقية التشاور السياسي الدوري" في أفريل 1997. وقد عبر قادة الصين مرارا عن رغبة الصين في العمل مع الجزائر لإقامة علاقات تعاون استراتيجي بين البلدين، وتعزيز التشاور والتنسيق مع الجزائر، من أجل مواصلة الجهود لحماية الحقوق والمصالح الشرعية للدول النامية وترسيخ وتعزيز التعاون الثنائي أكثر. ومن جانبهم عبر قادة الجزائر غير مرة عن أن العلاقات التي تربط بلادهم بالصين جد عميقة وودية، ورغبة الجزائر في مواصلة ترسيخ وتطوير العلاقات الودية القائمة بين البلدين لإكساب تعاون الجنوب-الجنوب المزيد من المحتويات وبشكل متواصل.

المطلب الأول: البعد السياسي في العلاقات الجزائرية الصينية

جمعت المواقف المشتركة في العديد من القضايا الدولية بين الصين والجزائر، من بينها مواجهة خطر الهيمنة الغربية، حيث طرح البلدين نفسيهما كعضوين في عالم الجنوب الذي يكافح من أجل الخروج من هيمنة واستغلال القوى الغربية، وقد وجد هذا الطرح صدى كبيرا لاسيما في ظل تصاعد المد التحرري في العالم، وطالبا بتحقيق نظام دولي عادل ينصف دول عالم الجنوب التي تشكل الأغلبية الساحقة من سكان العالم، كان موقف الصين واضحا الصين تناضل من أجل استقلالها وتحررها، بينما تؤيد حركات الاستقلال والتحرر الوطني في الدول الأفريقية، بهذا التأييد المتبادل تشكلت جبهة عالمية متحدة المقاومة الإمبريالية والاستعمار.[1]

فقد أصبحت الجزائر بالنسبة للصين قوة أمامية لدعم حركات التحرر الوطني في العالم، وحتى 1965 أظهرت الجزائر ميلا أكثر لمقاربة الصين في توسيع الجبهة ضد الاستعمار وكل أنواع الهيمنة من خلال محاولة عقد مؤتمر باندونغ الثاني بالجزائر، والذي كان مبرمجا في جوان 1965، لكنه لم يعقد

[1] سعيداني علاء الدين، **"السياسة الخارجية الصينية تجاه المنطقة العربية الجزائر نموذجا 2000-2018"**، رسالة ماستر للعلوم السياسية و العلاقات الدولية، (المسيلة: كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2019)، ص51-52.

بسبب التغيير الذي وقع في أعلى هرم للسلطة في الجزائر في 19 جوان 1965 بذهاب الرئيس أحمد بن بلة ومجيء الرئيس هواري بومدين، مع ذلك لم تتأثر العلاقات الصينية - الجزائرية سلبا بهذا التغيير.[1]

وقد سعت الصين في هذه الفترة إلى كسب التأييد الجزائري في معركتها من أجل الاعتراف، لاسيما سنة 1963 حينما احتدم الصراع بينها وبين تايوان على كسب التأييد الدولي، وبالتالي فقد كان الدعم الجزائري للصين جزءا من رد الجميل الصيني الذي تمثل في دعم الثورة الجزائرية.

وفي هذا الإطار، لعبت الجزائر في هذه الفترة دورا سياسيا ودبلوماسيا أساسيا في تعبئة دول عالم الجنوب بصفة خاصة والعالم ككل بصفة عامة لدعم استرجاع الصين لمكانتها في الأمم المتحدة، والذي تجسد سنة 1971.

كما ساعدت عودة الجزائر إلى المجتمع الدولي بعد العشرية السوداء في تعزيز العلاقات بين البلدين في زيارته للصين في عام 2000، أكد الرئيس الجزائري السابق عبد العزيز بوتفليقة على ضرورة التنسيق الدولي لمكافحة الإرهاب وتعزيز الشراكة الاقتصادية بين الصين والجزائر. توالت الزيارات الرسمية في السنوات التالية، حيث زار الرئيس الصيني هو جين "تاو" الجزائر في عام 2004 وأعرب بدوره عن رغبته في إقامة علاقات استراتيجية مع الجزائر. في عام 2006، حضر الرئيس الجزائري السابق قمة بكين للمنتدى الإفريقي، وقد وقع مع الرئيس الصيني اتفاقية التعاون الاستراتيجي التي فتحت بابا جديدًا للتعاون الكثيف بين البلدين، خاصة في المجال الاقتصادي.[2]

بالإضافة إلى ذلك، تبنت الجزائر والصين مبادئ مشتركة في السياسة الخارجية، مثل عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، واحترام الوحدة الوطنية وسلامة الأراضي، ورفض الحروب كوسيلة لحل النزاعات الدولية. هذه المبادئ المشتركة ساهمت بشكل واضح في تقارب المواقف تجاه بعض القضايا الدولية.[3]

---

[1] Naser al-tamimi, **china-algeria relations: growing slowly but surely**, Wednesday 26 march 2014, p.3.

[2] طيب جميلة، "**العلاقات الصينية المغاربية بعد الحرب الباردة: العلاقات الصينية الجزائرية نموذجا**"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، جوان 2018، ص18-19.

[3] طيب، المرجع نفسه، ص20-25.

المطلب الثاني: البعد الأمني في العلاقات الجزائرية الصينية

تعتبر القوات المسلحة الصينية واحدة من أكبر المؤسسات العسكرية على المستوى الإقليمي والعالمي. ويرجع ذلك إلى عدة عوامل منها التعداد الكبير للجيش الصيني والتسلح القوي واستخدام التقنية المتقدمة والكفاءة التكنولوجية العالية. كما يلعب القدرة النووية للصين دورًا هامًا، حيث تمتلك البلاد ثالث أكبر مركبة نووية في العالم.[1]

تشهد التجارة العسكرية بين الصين والجزائر تطورات مهمة تؤثر على العلاقة بين البلدين كموردين ومشترين للسلاح. ويُعتبر صعود الصين كثالث أكبر مصدر للسلاح في العالم مؤشرًا بارزًا على التغيرات في خريطة السلاح العالمية الجديدة. وتشكل الصين ما يقرب من 26% من صادرات السلاح العالمية بين عامي 2012 و2016 وهي المركز الثالث بعد الولايات المتحدة وروسيا واللتين تعتبران أكبر مصدري السلاح في العالم. وعلى الرغم من ذلك، بدأت الصين في السنوات الأخيرة في توفير معدات عسكرية أكثر تقدمًا وتنافسية في الأسواق التي تهيمن عليها الولايات المتحدة وروسيا، وكذلك فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة. وأصبحت الجزائر أول مشتر للسلاح الصيني في إفريقيا، على الرغم من استمرار روسيا كمورد رئيسي للأسلحة الثقيلة للجزائر.[2]

في مجال العلاقات العسكرية، نجحت الصين في دخول السوق الجزائرية من خلال توريد أنواع متعددة من الأسلحة. وفي مايو 2017، قدم الجيش الجزائري صورًا لمدافع هاوتز الصينية ذاتية الدفع من طراز LZ45155. كما تعاقدت الجزائر مع الصين لشراء 50 صاروخًا مضادًا للسفن من طراز CC-802، وصواريخ أرض جو من طراز FM 90. وفي عام 2017، استلمت البحرية الجزائرية الطراد الثالث والأخير من طراز C28، والذي تم التعاقد عليه منذ عام 2012. وبالتالي تسعى الجزائر في المقام الأول للحصول على معدات عسكرية عالية التقنية لتعزيز تحديث جيشها وجعله الأحدث جيوش إفريقيا. وفي إطار التعاون الثنائي، تم توقيع اتفاقية حكومية دولية في العاصمة الجزائرية في عام 2008 للتعاون في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية بين الجزائر والصين.[3]

---

[1] صفراوي فاطمة، "**العلاقات الصينية الأوروبية في ظل التحولات الراهنة**"، المجلة الجزائرية للحقوق و العلوم السياسية، ع02، 2021، ص 818.

[2] كلابريسي جون، "**العلاقات الصينية الجزائرية هل يسير البلدان في طريق تجسيد قدراتهما الكاملة**"، تر: جلال خشيب، معهد الشرق الأوسط، 10 فيفري 2018، حلب: مركز إدراك للدراسات و الاستشارات، ص 45.

[3] بوتشيش عمر، **"التعاون الجزائري الصيني: الواقع و الآفاق"**، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، المجلة الجزائرية للحقوق و العلوم السياسية، ع01، 2022، ص484- 496.

المبحث الثالث: التعاون في المجال الصحي والثقافي

المطلب الأول: البعد الصحي في العلاقات الجزائرية الصينية

منذ عام 1963 بدأت الصين إرسال الفرق الطبية إلى الجزائر، بلغ عدد أفرادها إلى اليوم ما ينيف على 2200 من العاملين في المجالات الطبية. تحتل الجزائر مكانة خاصة في تاريخ إرسال الصين للفرق الطبية للخارج، لأن هذا العمل بدأ بالجزائر. في عام 1963 انتشرت الأوبئة في الجزائر، الحديثة الاستقلال، آنذاك والتي تفتقر إلى الأدوية والعاملين في مجال الطب بإلحاح، فقدمت الجزائر نداء مستعجلا للمجتمع الدولي، حيث اتخذ الجيل الأول من قادة الصين الجديدة بنظرة بعيدة قرارا بسرعة، فبعثت الصين فرقة طبية إلى الجزائر تحت عناية وإرشاد رئيس مجلس الدولة في ذلك الوقت **شو أن لاي**. كان ذلك بداية تقديم الصين العون للدول النامية الأخرى بتقديم التكنولوجيا الطبية والعلاجية والخدمات الطبية والأموال والمواد. [1]

في نوفمبر 2001 بعد الفيضانات التي تعرضت لها الجزائر والتي كلفت خسائر كبيرة قامت الحكومة الصينية بتقديم مساعدة مادية استعجالية قيمتها 6 مليون يوان، وفي ماي 2003 عاشت الجزائر هزة أرضية شديدة في شمالها أسفرت عن خسائر فادحة من الأرواح البشرية والممتلكات المادية فقامت الصين بإرسال فرق إغاثة إلى الجزائر وكانت هذه المرة الأولى التي ترسل فيها الصين فرق إغاثة خارج حدودها. وعندما ضرب الزلزال إقليم سيشوان الصيني في ماي 2008 تابعت الحكومة الجزائرية باهتمام كبير الوضعية وقدمت مساعدة مالية بمليون دولار.

و منذ تفشي وباء كوفيد-19 أصبح التعاون الجزائري الصيني المستمر والوثيق في مكافحة جائحة كورونا نموذجا ومرجعا دوليا، مع بداية تفشي الوباء بالصين كانت الجزائر في مقدمة الدول التي قدمت مساعدات طارئة للصين تتمثل في مواد ومنتجات طبية للوقاية، بالمقابل وبعد تفشي الوباء بالجزائر بدورها مدت الصين يد المساعدة حيث تبرعت للجزائر بعدة دفعات من المواد الطبية، كما أرسلت للجزائر فريقا من الخبراء والأطباء لمكافحة الوباء، وعقد عن طريق تقنية الاتصال عن بعد بين الجانبين الصيني والجزائري اجتماع للاستفادة من التجربة الصينية في مكافحة الوباء والتعريف بالتقنيات الصينية في التشخيص والعلاج، واستمر تقديم المساعدة الصينية في مكافحة الجائحة

[1] التعاون الجزائري الصيني ، موقع الصين اليوم. http://www.chinatoday.com.cn/Arabic/2004n/4n3/3n3n2.htm

للجزائر بتقديم كمية من اللقاحات الصينية كهبة للجزائر، كما استلم الهلال الأحمر الجزائري أزيد من 250 ألف كمامة من الصليب الأحمر الصيني.[1]

المطلب الثاني: البعد الثقافي في العلاقات الجزائرية الصينية

ترتبط الصين والجزائر بعلاقات ثقافية وطيدة أصبحت تميز المشهد الثقافي الصيني الجزائري، ترجمها جملة من الاتفاقيات بين البلدين في هذا المجال وأقدمها اتفاقية التعاون الثقافي بين الجزائر والصين الموقع في 14 سبتمبر 1963 ونجد الصين بدل حريصة على أن تسجل حضورها في مختلف المحافل التي تنظمها الجزائر على غرار ارسالها لفرق موسيقية سيمفونية سنويا لزيادة التعاون الثقافي بين البلدين لجأنا الى تعليم لغتهما العربية والصينية معا لأبنائهما في المدارس، وتعزيز تبادل وفود الطلبة فيما يخص الرحلات اللغوية التي تعتبر من اقدم الوسائل التي تساهم في ترقية تعليم اللغة الصينية في الجزائر.[2]

ففي أوت 2002، وقع البلدان "البرنامج التنفيذي للاتفاقية الثقافية"، حيث يدرس أكثر من 20 طالبا جزائريا في الصين. وفي الفترات الأخيرة أقامت الصين معارض كثيرة في الجزائر مثل معرض الصين الجميلة لفن التصوير الفوتوغرافي (سبتمبر 2003)، المعرض الصيني للصور الفوتوغرافية (نوفمبر 2002) معرض الصور الفوتوغرافية للتراث العالمي بالصين(ديسمبر 2001)، كما نفذت الصين العديد من المشاريع الثقافية على غرار مشروع دار الأوبرا بالجزائر (سبتمبر 2001). وكان طابع البريد التي أصدرته الجزائر لإحياء الذكرى الخامسة والأربعين لإقامة العلاقات الدبلوماسية الجزائرية الصينية في ديسمبر 2003 صورة مصغرة للتعاون الودي بين الطرفين في السنوات الأخيرة. قام الطرف الجزائري بعمل تصميم وطباعة الطابع الذي يحمل حمامتين متحولتين من العلمين الوطنيين للبلدين بالمعالجة الفنية، تطيران جنبا إلى جانب، رمزا إلى العلاقات الودية بين البلدين والجهود المتواصلة التي بذلهما البلدان من أجل سلام وتنمية العالم.[3]

وقد أسفر تطور العلاقات الاقتصادية بين البلدين عن زيادة أعداد المهاجرين الصينيين في الجزائر أكثر من أي وقت مضى، وباتت البلاد تضم العدد الأكبر من العمال الصينيين في أفريقيا. إذ تشير الإحصائيات إلى تمركز العمال الصينيون في عدد قليل من الدول الإفريقية وقد اعتبرت الجزائر وانجولا

---

[1] ب إسلام، " **التعاون الجزائري-الصيني في مكافحة كورونا أصبح مثالا عالميا يحتذى به**"، موقع المصدر، تم زيارة الموقع يوم: 2023/07/23، رابط الموقع: https://almasdar-dz.com/

[2] محمد الأمير أحمد عبد العزيز، "العلاقات الجزائرية الصينية واقع و آفاق المستقبل"، المركز الديمقراطي العربي، تم الاطلاع على الموقع: 2023/09/01، الرابط: https://democraticac.de/?p=58124

[3] http://www.chinatoday.com.cn/Arabic/2004n/4n3/3n3n2.htm

في سنة 2015 من بين الخمس دول الأكثر تمركزا للعمال الصينين متبوعتان بأثيوبيا، غينيا الاستوائية وجمهورية الكونغو. 51 بالمائة من هؤلاء يتمركزون في الجزائر وانجولا وحدهما. وقد أنتج هذا التواجد الكبير للصينيين تذمرا واشتباكات بينهم وبين بعض السكان الجزائريين الذين يعتبرون هذا التدفق غزوا وعائقا أمام فرصهم في الحصول على شغل.[1]

[1]Lucas atkins, deborahbrautigam and others, "challenges of and opportunities from the commodity price slump", **economic bulletin**, n 01, 2017, p05.

المبحث الرابع: البعد الاقتصادي في العلاقات الجزائرية الصينية

تمتلك الجزائر والصين مؤهلات اقتصادية كبيرة، فالصين هي في صدارة الاقتصاد العالمي وأكبر دولة تجارية في العالم، كما أن للجزائر اقتصاد قوي على المستوى الإقليمي والقار ي. ولعل دراسة المحددات المتحكمة في صياغة التوجهات الرئيسية للسياسة الخارجية بكل من الصين والجزائر يسمح بفهم أفضل لماهية وطبيعة العلاقات الاقتصادية القائمة بينهما.

و يمكن اختصار أهم المحددات الاقتصادية الكبرى المفسرة لطبيعة العلاقات الصينية الجزائرية في:

1- محدد تعزيز الأمن الطاقوي الصيني والبحث عن مصادر جديدة لتغطية الطلب المتزايد على الطاقة، باعتبارها بعد هام في السياسة الخارجية الصينية.
2- البحث عن أسواق جديدة لتصريف الفائض الكبير من الإنتاج حيث ترى الصين في إفريقيا والجزائر سوقا واعدة لتصريف منتجاتها المصنعة خاصة.
3- الاستفادة من المشاريع والقروض والاتفاقيات الاقتصادية التي تعتبر من أهم الوسائل الاقتصادية التي تعتمدها لصين في تطوير علاقتها مع الدول الإفريقية وعلى رأسها الجزائر.
4- محاولة الاحتذاء بالنموذج الصيني للتنمية وسعي الجزائر لتحقيق نقلة تكنولوجية وتطوير مختلف المشاريع التنموية.[1]

و لتحليل العلاقات الاقتصادية بين الجزائر والصين لا بد من التطرق إلى ميزان المبادلات الجارية وحجم الاستثمارات كالآتي

المطلب الأول: المبادلات التجارية بين الجزائر والصين

تعتبر الجزائر أهم شركاء الصين الاقتصاديين في منطقة شمال إفريقيا. ففي العقدين الأخيرين من القرن الواحد والعشرين تنامت التجارة الصينية الجزائرية بشكل كبير حتى أصبحت الجزائر بمثابة السوق الأكبر للصين في المنطقة . وقد بدأت الصين في تعزيز مصالحها الاقتصادية بشكل جدي مع الجزائر سنة 2001.[2]

ارتفعت القيمة الإجمالية للتجارة الصينية الجزائرية بين عامي 2003 و2012. ففي سنة 2013 أصبحت الصين الشريك التجاري الثاني للجزائر مع 6.82 تريليون دولار من الواردات بعد الاتحاد

[1] بو الروايح عبد القادر و زياني زيدان ، العلاقات الصينية الجزائرية في ظل مبادرة الحزام و الطريق : المكاسب و التحديات ، المجلة الجزائرية للأمن و التنمية ، المجلد 21 ، العدد 3 جوان 2023 ص 142.

[2] شريفة كلاع ، المشاريع التجارية و الاستثمارية الصينية في الجزائر : أيتتأثيرات تنموية في دعم و تنويع الاقتصاد الوطني؟ ، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية، المجلد 11، العدد 02 ، السنة 2022 ، ص 911.

الأوروبي. هذا النمو جاء نتيجة لقدرة الصين على تلبية الاحتياجات الملحة للجزائر ومساهمتها في نمو ناتجها المحلي الإجمالي[1].

وفي المقابل ما يجذب الصين هو السوق الذي يضم أزيد من أربعين مليون مستهلك، كما تبحث الصين عن موردي المواد الخام والطاقة والتعدين فالسلع الصينية أصبحت اليوم لا غنى عنها في الحياة اليومية. بينما السلع المحلية قليلة نوعا ما بالإضافة إلى أن القطاع الخاص يستثمر بالأساس في الأنشطة التجارية والسلع الاستهلاكية بالجملة.[2]

كما قد تفوقت الصين في غزو السوق الجزائرية بالمنتجات الصينية عكس الشركاء التقليديين لهذه الدولة وخاصة فرنسا بحيث يؤكد خبراء اقتصاديون جزائريون صعوبة عودة فرنسا للسوق الجزائرية كشريك تجاري كبير في ظل الهيمنة الصينية منذ 2013[3].

عموما تعد السوق الجزائرية سوق مهمة للصين أيضا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في الوقت الراهن حيث تهيمن المبادلات التجارية بين البلدين على أزيد من أربعين بالمائة من معاملات الصين في الحوض المغاربي والذي يقارب 21 مليار دولار[4]

وظلت عائدات الصادرات والواردة الجزائرية الصينية في وتيرة متصاعدة رغم الظروف الدولية حيث ارتفعت من 0.6 سنة 2003 إلى 8.6 ألف مليون دولار سنة 2012. دون أن تتصدر هذه الدولة قائمة الزبائن بالنسبة للجزائر، إذ اعتبرت ايطاليا من أهم زبائن الجزائر في 2017 متبوعة بفرنسا والولايات المتحدة والبرازيل.[5]

وحسب موقع trademap2021قفزحجم المبادلات التجارية بين الجزائر والصين في عام 2020 إلى 6.58 مليار دولار. ووفقا لبيانات الموقع تعد الصين المورد الأساسي للجزائر، فقد ارتفعت صادراتها إلى الجزائر من 4.47 مليار دولار عام 2011 إلى 7.64 مليار دولار في عام 2016، ثم ما قيمته 6.94 مليار دولار في عام 2019، لتمثل هذه القيمة نسبة 16.36% من إجمالي واردات الجزائر التي قدرت ب 42.41 مليار دولار

---

[1] الحواس كعبوش، آفاق الشراكة الجزائرية الصينية : نحو ميادين جديدة لتعزيز الشراكة الثنائية، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية و العلاقات الدولية ، المجلد 12 ، العدد16 ، جوان 2021 ، ص 230.

[2] المرجع نفسه ، ص 238.

[3] طيب جميلة، العلاقات الصينية المغاربية بعد الحرب الباردة: العالقات الصينية الجزائرية نموذجا ، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية ، المجلد الخامس ، العدد الأول .

[4] رحموني وفاء، إنعكاسات العلاقة الجزائرية الصينية على التنمية في الجزائر آفاق و تحديات ، مجلة الدراسات القانونية ، المجلد 09 ، العدد 01 ' جانفي 2023 ، ص 1325.

[5] لحسن الحسناوي ، استراتيجية الوجود الصيني في افريقيا : الديناميات و الانعكاسات ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 466 ، ديسمبر 2017 . ص 80.

من نفس السنة. وبهذا تكون الصين قد أزاحت فرنسا من أعلى ترتيب الدول الممولة للجزائر منذ عام 2015 بمعدل سنوي يقارب أو يفوق 7 مليار دولار.[1]

المطلب الثاني: واقع الاستثمارات بين الجزائر والصين:

تمثل الصين للجزائر شريكا هاما بحكم توافق في الرؤى بين البلدين. فمن المعروف أنهما من البلدان التي لت دوما تدافعان عن إقامة والتمكين لنظام عالمي عادل وإنساني. حيث لطالما دعم البلدان ما يعرف بالتعاون جنوب-جنوب بقصد مساعدة البلدان في جهودها لمكافحة الفقر والتخلف.

وقد تبنت الجزائر العديد من المخططات والتدابير المتعلقة بتنمية كل مناطق الجائر سيما تلك التي تشهد وتيرة تنموية بطيئة. وذلك بتبني العديد من مخططات الإنعاش الاقتصادي وإبرام الاتفاقيات الدولية منذ الاستقلال إلى اليوم [2]أهمها:

من أجل لتعزيز التعاون في اطره الاقتصادية والعلمية انطلاقا من إرادة سياسية مشتركة لتحقيق تنمية وتطور في كافة المجالات نجد:

1- الاتفاق المتضمن انشاء لجنة مشتركة جزائرية صينية للتعاون الاقتصادي والتجاري والتقني ببكين في 01 يناير 1982[3]. حيث يلتم الطرفان الجزائري والصيني بموجب هذه الاتفاقية وفي إطار روح التعاون الودي والفائدة المشتركة بتقديم المساعدة في ميدان التعاون العلمي والتقني بين البلدين من خلال تبادل الخبرات وتشجيع تنمية اقتصاد البلدين.

2- الاتفاق حول التشجيع والحماية المتبادلتين للاستثمارات الموقع ببكين يوم 20 أكتوبر 1996[4].حيث وسع الطرفين الجزائري والصيني حسب هذه الاتفاقية مجالات الاستثمار بينهما إلى كل نوع من الأصول المستثمرة من قبل مستثمري أحد الطرفين المتعاقدين وفقا لقوانين ونظم الطرف المتعاقد الآخر في إقليم هذا الأخير.

---

[1] أحمد عزي و وافية تجاني ، الحزام و الطريق كأحد بدائل إندماج الجزائر في الإقتصاد العالمي ، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية و إدارة الأعمال، المجلد 10 ، العدد 02 ، 2021 ، ص 396.

[2] غنيات إيدير، الدبلوماسية الاقتصادية في العلاقات الجزائرية الصينية ، مذكرة في العلاقات الدولية ، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية،2014 .

[3] مرسوم رئاسي رقم83-179 مؤرخ في جمادى الأولى عام 1403 الموافق 12 مارس سنة 1983، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الدمقراطية الشعبية ، العدد 11 ، الصادرة بتاريخ 15 مارس 1983.

[4] مرسوم تنفيذي رقم 02-392 مؤرخ في 20 رمضان عام 1423 الموافق 25 نوفمبر سنة 2002، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الدمقراطية الشعبية ، العدد77 ، الصادرة بتاريخ 26 نوفمبر2002..

3- الاتفاقية قصد تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب من الضرائب المفروضة على الدخل والثروة الموقع ببكين في 06 نوفمبر 2006[1]. تم عقد هذه الاتفاقية من أجل تفادي الازدواج الضريبي ومنع التهرب من الضرائب المفروضة قصد ترقية الشراكة الاقتصادية بين البلدين.

4- اتفاق التعاون لتطوير الاستخدامات السلمية للطاقة النووية الموقع بالجائر سنة2008[2].حيث تضمنت هذه الاتفاقية أربعة عشر مادة حيث تنص على عم الطرفان الصيني والجزائري على توسيع أكثر للعلاقات الاقتصادية والعلمية والتقنية وتطوير التعاون في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية في ظل احترام المبادئ التي تحكم السياسة النووية لكل منهما.

5- الاتفاقية المتعلقة بالتعاون القضائي في المجال المدني والتجاري الموقعة بالجزائر 2010[3].حيث تضمنت هذه الاتفاقية واحد وثلاثون مادة أين يتعهد الطرفين بالطلب من أحدهما من منح التعاون القضائي في المجال المدني والتجاري حيث يستفيد مواطنو كل من البلدين في إقليم الطرف الآخر من نفس الحماية القانونية التي يمنحها هذا الأخير لمواطنيه فيما يتعلق بحقوقهم الشخصية والمالية.

كل هذه الاتفاقيات والعديد من التدابير الأخرى اتخذها صانع القرار الجزائري لفسح المجال أمام الشركات الصينية لإنجاز الكثير من الاستثمارات والمشاريع من بينها:

- استثمارات في القطاع الصناعي:
- استثمارات في البنى القاعدية والمنشآت
- استثمارات في المجال
- من بين العقود البارزة التي أبرمت بين الجزائر والصين مشروع انجاز الطريق السريع الذي يربط بين شرق البلاد وغربها، والذي انطلق في عام 2007 واستكمل في عام 2015، فضلاً عن بناء فنادق شيراتون في وهران والجزائر العاصمة، وعملية توسعة مطار هواري بومدين

[1] مرسوم رئاسي رقم 07-174 مؤرخ في 20 جمادى الأولى عام 1428 الموافق 6 يونيو سنة 2007 ،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الدمقراطية الشعبية ، العدد 40، الصادرة بتاريخ 17 جوان 2007 .

[2] مرسوم رئاسي رقم 09-215 مؤرخ في 21 جمادى الثانية عام 1430 الموافق 15 يونيو سنة2009، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الدمقراطية الشعبية ، العدد 36، الصادرة بتاريخ 21 جوان 2009 .

[3] مرسوم رئاسي رقم 11-431 مؤرخ في 16 محرم 1433 الموافق 11 ديسمبر سنة 2011 ،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الدمقراطية الشعبية ، العدد 69 ، الصادرة بتاريخ18 ديسمبر2011 .

في العاصمة، كما شهدت آلاف الوحدات السكنية منذ العام 2000. وكان آخر هذه المشاريع تشييد ثالث أكبر مسجد في العالم بالجزائر العاصمة) غانم وبن عبد الله، 2016). اتسعت رقعة التعاون الاقتصادي الصيني - الجزائري لتشمل مجالات أخرى في صناعات العربات النفعية والصناعات الالكترونية والمناجم وكذا منشأة للنقل البحري واختارت الجزائر الشريك الصيني في انجاز خمسة مشاريع من أصل 20 مشروع مقترح، وستنجز هذه المشاريع في إطار شراكة بين مؤسسات عمومية جزائرية وشركات صينية، حيث تم ذلك خلال أشغال اجتماع حول التعاون الثنائي لتعزيز أداء النشاطات المنتجة بين البلدين. وتمثلت هذه المشاريع في:

- المشروع الأول في تفعيل استثمار الإنتاج وتسويق الشاحنات بالشراكة مع المؤسسة الوطنية للعربات الصناعية بالرويبة مع ضمان اندماج محلي تدريجي في المنتوج. المشروع الثاني ويخص إنتاج نهائيات الدفع الالكتروني (TPE) بين المؤسسة الوطنية للصناعات الالكترونية (إيني) والشركة الصينية زادتي أي (ZTE). المشروع الثالث فيتعلق بتطوير واستغلال أحواض الرخام والبلاط مع المجمع الصناعي العمومي مناجم الجزائر[1]

إن ديناميكية وفعالية الشركات والمؤسسات الاقتصادية والتجارية الصينية وكذا قدرتها على التكيف مع ظروف الجائر الداخلية جعلها تحظى باهتمام السلطات الجزائرية ومنحها الكثير من المشاريع.

كما نلاحظ زيادة في العمالة الصينية الوافدة للعمل في مجال البناء والهياكل القاعدية في الجزائر، أين اعتمدت الشركات الصينية التي فازت بمناقصات المشاريع العامة على اليد العاملة الصينية. في سنة 2011 بلغ عدد الصينيين في الجزائر مابين 40 إلى 45 ألف صيني بما في ذالك العمال المهاجرين والمغتربين وأصحاب المحلات والمشاريع الصغيرة وعائلاتهم، ،وقد حشد بناء قسمي الوسط والغرب من الطريق السريع شرق – غرب لوحده 22000 عامل صيني، وحسب تقديرات المكتب الوطني الصيني للإحصاء، بلغ عدد العمال الصينيين بالجزائر سنة 2014 حوالي 71.452 عاملا. ووفقا لوزير الخارجية الجزائري السابق رمطانلعمامرة، أصدرت الجزائر سنة 2015 أكثر من 55 ألف تأشيرة دخول لعمال وسياح صينيين [2]

[1] الجزائر الصين مشاريع شراكة في مجالات متنوعة ، وكالة الأنباء الجزائرية على الرابط: https://www.aps.dz/ar/economie/52774-5

[2] الحواس كعبوش ، مرجع سابق ، ص235.

كما يتميز الحضور الاقتصادي والاستثماري الصيني في الجائر بالضخامة كون العديد من الشركات الصينية العاملة هي شركات عملاقة وتابعة للدولة مثل شركة:

- MCC (CHINESE METALLURGICAL GROUP COOPERATION)
- CITIC (China international trust and investments company)
- China state construction engineering corporation (CSCEC)
- China railway construction corporation.(CRCC)

يؤثر حضور الشركات آنفة الذكر إلى حجم الشراكة الجزائرية الصينية التي ظلت وما في تطور بحكم المكانة التي تحظى بها الصين ووتيرة سير أغلب المشاريع التي تولت إنجازها في الجزائر.[1]

[1] صالح زياني ، العلاقات الجزائرية الصينية : مشروع شراكة استراتيجية شاملة و واعدة في ضوء مبادرة طريق الحرير الجديد، المجلة الجزائرية للأمن و التنمية، المجلد 12،العدد03،جويلية2023، الصفحة 142.

خلاصة الفصل:

في الأخير نستخلص أن روابط العلاقات الجزائرية والصينية ليست وليدة الأمس وإنما تجمعها علاقات تاريخية وطيدة منذ فترة الثورة التحريرية. حيث قدمت الصين دعمها المادي والسياسي لمناضلي القضية الجزائرية. حيث تجمعهم العديد من المبادئ السياسية مثل العمل على تصفية الاستعمار من دول العالم الثالث وحق الشعوب في تقرير المصير ودعم التنمية بين دول الجنوب. كما تتميز العلاقات الجزائرية الصينية باحترام مبادئ وسيادة الطرف الآخر وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. ولم تتأثر هذه العلاقات بالظروف والأزمات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة ولا بالأزمة الأمنية التي شهدتها الجزائر في تسعينات القرن الماضي. بل تواصلت جهود تحقيق الشراكة والتعاون بين البلدين وتم إبرام العديد من الاتفاقيات في المجال الاقتصادي وتم الاتفاق على العمل معا في العديد من الاستثمارات خاصة في مجال البنية التحتية والتنمية الاقتصادية.

الفصل الثالث :

التعاون الإستراتيجي الشامل بين الجزائر و الصين

تمهيد للفصل:

بعد التطرق لعمق العلاقات والروابط التي تجمع بين الجزائر والصين منذ الثورة التحريرية وبعد الاطلاع على الاتفاقيات المبرمة بين الطرفين نجد أن البلدين قد تم العمل على ترقية العلاقة بينهم إلى التفاوض وعلى إبرام اتفاقيات إستراتيجية لتحقيق أهداف مشتركة بشراكات إستراتيجية وذلك بالعمل ضمن خطة خماسية الأولى والثانية حيث يتم التعاون في كل المجالات والميادين حسب الخطة وذلك من أجل الاستفادة من التجربة الصينية ومحاولة محاذاة النموذج الصيني وموائمة استراتيجيات التنمية والاستفادة من التطور التكنولوجي الصيني.

المبحث الأول: مظاهر التعاون الإستراتيجي الشامل بين الجزائر والصين

بعد ترقية العلاقات بين الجزائر والصين إلى مستوى أرقى من التعاون الإستراتيجي، وإبرام العديد من الاتفاقيات بغرض إنجاز مشاريع قريبة ومتوسطة المدى، سنتطرق في هذا المبحث إلى مسار أهم الاتفاقيات والخطط الموقعة بين البلدين منذ 2014 إلى غاية 2022. بداية بالخطة الخماسية الأولى للتعاون الإستراتيجي الشامل، ثم الانضمام لمبادرة الحرير، ثم الخطة الثانية للتعاون الاستراتيجي الشامل.

المطلب الأول: الخطة الخماسية التعاون الاستراتيجي الشامل الأولى بين الجزائر والصين.

خصصنا هذا المطلب لأولى مظاهر التعاون الاستراتيجي بين البلدين. ولكن قبل التطرق إلى مضمون هاته الخطة والمشاريع المنجزة يجب التطرق أولا إلى مفهوم التعاون الإستراتيجي.

- **تعريف التعاون الإستراتيجي الشامل:**

فالدول اليوم أصبحت تتفاعل ضمن بيئة دولية تتميز بالتشابك والتعقيد. مما يتطلب منها إقامة علاقات تعاونية إستراتيجية مع بعضها من أجل تحقيق متطلباتها ضمن هذه البيئة. ومن أجل تعريف التعاون الدولي الإستراتيجي يجب التطرق لمفهوم التعاون ومفهوم الإستراتيجية كونهما مصطلحين مهمين في العلاقات الدولية.

فالتعاون الدولي يعرفه Guillaume Devin بأنه "مجموع الاتفاقيات والتقارب والتبادلات بين الجهات الفاعلة في النظام الدولي"[1]

أما الإستراتيجية فلطالما تم تقديم تعريفات مختلفة لها من نطاق أضيق وربطها بالجانب العسكري فقط وبكونها علم وفن استخدام جميع موارد الدولة الممكنة للوصول إلى هدف الحرب. حيث كانت الحرب هي الوسيلة الوحيدة لتحقيق أهداف الدولة. ألا أنه اليوم هناك وسائل عديدة لتحقيق أهداف الدولة، وقد تم التوسع في مفهوم الإستراتيجية حيث هي أداة للوصول إلى تحقيق أهداف موضوعية. أو علم وفن استخدام الوسائل والقدرات المتاحة وفي إطار عملية متكاملة يتم إعدادها والتخطيط لها، بهدف خلق هامش من حرية العمل يعين صناع القرار على تحقيق أهداف سياستهم العليا في أوقات السلم والحرب.. [2]

[1] Guillaume Devin .definition de cooperation . un seul monde . l'évolution de la coopération international ?(CNRS 2014).

[2] تعريفالاستراتيجيا ، موسوعة العلوم السياسية على الرابط https://n9.cl/ptivf

ان التعاون الاستراتيجي يتضمن عمل طرفين أو أكثر معا لتحقيق نجاح أكبر مما يمكن تحقيقه بمعزل عن الآخر. إذ يسمح الأعضاء باستغلال كفاءاتهم الأساسية والذي بدوره يساعدهم على تنفيذ إستراتيجيتهم وهي الطريقة التي يعمل بها كيانان معا أو أكثر لتحقيق هدف مشترك.

و أيضا هو عبارة عن موافقة كيانين أو أكثر على تقاسم المعرفة والموارد والاستفادة من الكفاءات الأساسية والهياكل معا من خلال وضع قواعد وهياكل تنظم العلاقات بينهم بما يساعد الأطراف المتعاونة على تنفيذ إستراتيجيتها وفق رؤية مشتركة للمستقبل بهدف معالجة المشاكل أو القضايا العالقة عن طريق تصميم وتقديم حلول مبتكرة تساهم في تحقيق الميزة التنافسية قي البيئة الدولية [1].

و يساعد التعاون الاستراتيجي على التعامل مع التعقيد المتزايد للبيئة، والتعلم من مصادر جديدة للتنافس في الاقتصاد العالمي الجديد ولأنه يسهل التعلم من حيث تبادل المعرفة ونقل المعارف القائمة. كما له دور كبير في تحقيق الأهداف المشتركة بدلا من إيجاد فرص فردية قصيرة الأجل وبتكاليف تشغيل أقل.كما يتيح الاستعداد للمستقبل مع فهم أدوار الأطراف المتعاونة بشكل أفضل وبكفاءة وفعالية[2].

- **اتفاقية التعاون الإستراتيجي الشامل بين الجزائر والصين 2014.**

لطالما عملت الجزائر مع حليفتها التاريخية الصين على تطوير علاقات التعاون بين البلدين والارتقاء بها إلى مستوى أعلى. وقد تم تجسيد ذلك في الاتفاقية الأولى للشراكة الإستراتيجية الشاملة الموقع عليها يون 25 ماي 2013 من طرف رئيسا البلدين. وقد تم تطوير الجهود المبذولة والعمل على التعاون الإستراتيجي في جميع المجالات. من أجل الارتقاء بالروابط بما يتلاءم مع اقتصاد البلدين والطاقات المتنوعة التي يزخر بها الطرفان[3].

و تكلل ذلك بتوقيع الجزائر والصين على مخطط خماسي للتعاون الإستراتيجي الشامل للفترة 2014-2018. في إطار زيارة وزير الشؤون الخارجية الجزائري إلى بكين في سياق أشغال المؤتمر الوزاري السادس للمنتدى حول التعاون الصيني-العربي الذي عقد يوم 5 و6 جوان 2014م. حيث مثل هذا المخطط الخماسي خارطة طريق لبرمجة وتطبيق وتقييم نشاطات التعاون بين الطرفين[4].

---

[1] محمود محمد أمين الباشقالي و حكمت رشيد سلطان ، دور التعاون الإستراتيجي في تحقيق السيادة الإستراتيجية ، المجلة العلمية لجامعة جيهان – السليمانية / المجلد 3 ، العدد 01 ، حزيران 2019 ، ص 299.

[2] نفس المرجع

[3] غينات إيدير ، الدبلوماسية الاقتصادية في العلاقات الجزائرية الصينية ، جامعة الجزائر ، 2014 ، ص 104.

[4] التعاون الصيني الجزائري، موقع وزارة الخارجية الصينية ، (تم الإطلاع يوم 10 ماي 2023).

كما تهدف هذه الاتفاقية لتطوير العلاقات الاقتصادية الجزائرية الصينية سيما الاستثمارات الصينية المباشرة في العديد من القطاعات الحيوية كالصحة، التعليم، البنية التحتية، المقاولاتية والفضاء. كما يسعى هذا المخطط لتنويع وتوسيع مجالات المبادلات التجارية في أشكال مبتكرة وطموحة[1].

كما قد توعد الطرفان الجزائري والصيني على الحرص على تحقيق وعود هذه الشراكة ذات المنفعة المتبادلة بين البلدين.

و تعتبر هذه الاتفاقية بمثابة انطلاقة لشراكة نوعية جديدة ومتميزة بين الدولتين، حيث تعتبر الجزائر أول بلد عربي أبرم هذا النوع من الاتفاقيات الإستراتيجية الشاملة مع جمهورية الصين الشعبية [2].

- **أهم المشاريع المنجزة ضمن اتفاق التعاون الاستراتيجي الشامل 2014:**

بحيث تم الاتفاق في إطار التعاون الثنائي الاستراتيجي بين الجزائر والصين على العمل على تطوير العديد من المجالات. ولعل أبرز ما يميز هذه الاتفاقية هو التعاون في مجال العلوم والتكنولوجيا والتطبيقات الفضائية بين البلدين. حيث أتى اتفاق التعاون الفضائي في ديسمبر 2013. وتنص الاتفاقية التي تمت بين الوكالة الفضائية الجزائرية ونظيرتها الصينية على عدة محاور ومجالات تتعلق بالإشعال السلمي للفضاء الخارجي منها على الخصوص الشق الخاص بالتدريب[3].

و كانت قد انضمت الجزائر لنادي الدول الرائدة في الأبحاث الفضائية الذي يضم 112 دولة بصفة رسمية سنة 2002. بعد دخولها عالم البحث الفضائي بإطلاق أول قمر اصطناعي جزائري (ألسات 1). وانضمت إلى برنامج بحث طموح حول أحد أكبر الألغاز في العالم المتعلق بالجزيئات. وستشارك في مشروع المرصد الفضائي الذي يتعلق بإنجاز منظار خاص موجه لدراسة جسيمات الطاقة ومراقبة دخولها الغلاف الجوي[4].

و بمساعدة صينية تمكنت الجزائر من إطلاق أول قمر اصطناعي لها لمراقبة الأرض (ألسات (1) انطلاقا من القاعدة الفضائية الروسية بليستسك"، وينتمي (ألسات (1) لمجموعة من الأقمار الصناعية الدولية المتخصصة في مراقبة ومتابعة تطور الكوارث الطبيعية الكبرى والنكبات الصناعية،

---

[1] التوقيع على مذكرة تفاهم بين الوكالة الفضائية الجزائرية و الصينية، موقع agence spatiale Algerienne، على الرابط https://asal.dz/ar?p=9275 (تم الإطلاع يوم 05 أفريل 2023)

[2] نفس المرجع.

[3] غينات إيدير، مرجع سابق.

[4] الجزائر و إطلاق القمر الصناعي ، وكالة الأنباء الجزائرية (الإطلاع جوان2023).

ويتمحور البرنامج الفضائي الجزائري الذي يغطي الفترة بين 2006م و2020م والممول ب 82 مليار دينار (حوالي 1.5 مليار دولار أمريكي) حول تطوير البحث الفضائي وتدريب مهندسين جزائريين وصناعة أقمار صناعية للمراقبة، وتصميم وإنجاز نظم فضائية المراقبة الأرض بمختلف درجات الدقة المكانية وكذلك نظامفضائي للاتصالات يدعى "الكوم سات [1]."

المطلب الثاني: اتفاقية الانضمام لمبادرة الحزام و الطريق الحريري.

بعد طرح الصين لمبادرتها العالمية " مبادرة الحزام والطريق" كبرنامج عالمي مستوحى من طريق الحرير القديم. تشكل نظام اقتصادي جديد تقوده الصين على طول محور آسيا وأوروبا وإفريقيا في مواجهة التنافس الأمريكي وامتداد نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية قاريا وهيمنتها على مجمل شبكة الأسواق الدولية والتجارة والاستثمارات الأجنبية.

و قد تم تصنيف هذه المبادرة التي أطلقتها الصين سنة 2014 كأكبر مشروع بنية تحتية في العالم أو مشروع القرن لما له من تأثيرات متوسطة وبعيدة المدى على كل دول العالم من بينها الجزائر[2].

و سنتناول في هذا المبحث الخلفية التاريخية وتعريف مبادرة طريق الحرير، ثم انضمام الجزائر لها وموقعها من هذه المبادرة. حيث استغلت الجزائر عمق موقعها الجيواستراتيجي لتحقيق مصالح وتنمية في إطار الانضمام لهذه المبادرة.

- **الخلفية التاريخية للمبادرة:**

تاريخيايشير "طريق الحرير" إلى مجموعة من الطرق البرية، التي كانت تربط منطقة شرق آسيا بالبحر المتوسط، مرورا بمنطقة وسط آسيا، غير انه لم يكن معروفا على وجه الدقة المسار الرئيسي لهذا الطريق. وقد كان الرحالة والجغرافي الألماني فرديناند قرابهر فون ريشتهوفن هو أول من استخدم تسمية "طريق الحرير"، وذلك في عام 1877، وقد استخدمها لوصف الطرق التي كان يمر من خلاله الحرير الصيني المنتج من قبل إمبراطورية الهان (Han Empire)، خلال الفترة من عام 206 قبل الميلاد إلى عام 220 ميلادية، وصولا إلى وسط آسيا[3].

- **تعريف المبادرة:**

أطلق الرئيس الصيني مبادرة طريق الحرير الجديد في زيارته إلى قرغيزستان سنة ،2013 من أجل بناء مشترك لطريق الحرير الجديد، تحت عنوان)حزام واحد وطريق واحد(، والطريق ي قصد به المسار

[1] نفس المرجع على الرابط https://www.aps.dz/ar/sante-science-technologie/50926-1.

[2] الفرص المتاحة للجزائر من الإنضمام لمبادرة الحزام و الطريق، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 08 العدد01 ، جانفي2022 ، ص 6.

[3] المرجع نفسه .

البري، أ ما الحزام فهو المسار البحري، ليصبح هذا المشروع الطموح أحد العوامل الأساسية التي توجه السياسة الخارجية الصينية بعد أن أدرج رسميا في برنامج الحكومة الصينية في 2014[1]

يقصد بالحزام الاقتصادي لطريق الحرير بناء شبكة شاملة متفرعة من طريق الحرير الأساسي الذي يبدأ من الصين ومن ثم ربطها مع وسط آسيا وروسيا وتركيا وأوروبا والبحر الأبيض المتوسط أما طريق الحرير البحري فيقصد به بناء شبكة بحرية تستهدف ربط الساحل الصيني بأوروبا عبر بحر الصين الجنوبي والمحيط الهندي وقناة السويس والبحر الأبيض المتوسط بطريق واحد وصولا إلى السواحل الإفريقية، وربط الساحل الصيني ومنطقة جنوب شرق آسيا والباسفيك.[2]

- **مجالات التعاون الجزائري الصيني في إطار هذه المبادرة**

تضمن المرسوم الرئاسي رقم 19-1976 المؤرخ في 6 يونيو سنة 2019 التصديق على مذكرة التفاهم بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة جمهورية الصين الشعبية بشأن التعاون في إطار مبادرة "الحزام الاقتصادي الطريق الحرير وطريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين (21) الموقعة في بيجين (عاصمة الصين) بتاريخ 4 سبتمبر سنة 2018.

يسعى الطرفان من خلال عملهما المشترك لبناء الحزام والطريق"، على أساس التعاون المتبادل والمنفعة والتشاور والكسب والازدهار والثقة المتبادلة ووفقا لمبادئ التشاور الموسع والمساهمة المشتركة والمنافع المتبادلة"، إلى:

- توطيد العلاقات السياسية بين البلدين وتمتين الروابط الاقتصادية وتكثيف التواصل الإنساني والتبادل الثقافي ابما يسهم في تحقيق الأهداف التنموية المشتركة.
- إرساء تعاون مثمر وتنمية مستدامة بفضل ما يتوفر عليه اقتصادا البلدين من إمكانيات وفرص وميزات تكاملية.
- . تعزيز التعاون مع الدول المشاركة في المبادرة وتدعيم تنميتها الاقتصادية بما يحقق تطورها.
- . تعزيز التواصل والدعم المتبادل وفقا لمفهوم مبادرة الحزام والطريق" القائم على التعاون والتنمية والكسب المتبادل، من خلال التوظيف الكامل لآليات التعاون الثنائية القائمة والآليات متعددة الأطراف التي تضم الطرفين.[3]

يتعاون الطرفان، في إطار مذكرة التفاهم هذه في المجالات الآتية:

---

[1] بم جدو محمد الشريف، طريق الحرير الجديد و انضمام الجزائر للمبادرة، مجلة الأصالة للدراسات و البحوث، مجلد01، عدد02 ، سنة 2019 ، ص 16.

[2] نفس المرجع .

[3] مرسوم رئاسي رقم 19-176 المؤرخ في 3 شوال عام 1440 الموافق 6 يونيو سنة 2019. الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 39، 2019 ، ص 5،6.

- مجالات تنسيق السياسات: التحاور والتواصل بشكل منتظم بشأن الاستراتيجيات والمخططات والسياسات التنموية الهامة للطرفين والدفع بالمواءمة فيما بينهما وتعزيز التواصل والتنسيق بشأن التعديلات الرئيسية لسياساتهما الشاملة.
- مجال ترابط المنشآت: التعاون والتواصل من اجل دفع الترابط بين منشآت البنية التحتية التي تهم الطرفين.
- مجال تواصل الأعمال: رفع مستوى الانفتاح المتبادل بين البلدين، خاصة من خلال:
  - العمل على تكثيف الشراكة والاستثمار ونقل التكنولوجيا والتجارة الثنائية على أساس المصالح المتبادلة والمتوازنة بما يسهم في تنويع الاقتصاد الجزائري وتحسين الهيكل الصناعي. - مواصلة عمل الطرف الصيني على تشجيع الشركات الصينية على زيادة الواردات من الجزائر، والترحيب بمشاركة الجزائر في معرض الصين الدولي للاستيراد، بما يخدم مصلحة البلدين.
  - -وضع الآيات المناسبة للتعاون الثلاثي وتقديم التسهيلات المتاحة في هذا الصدد..
  - تشجيع شركات البلدين على التعاون في مجال تهيئة وتأهيل المناطق الصناعية ومناطق التعاون الاقتصادي والتجاري ومناطق التوسع السياحية ومواصلة تشجيع الطرف الصيني للشركات الصينية ذات الكفاءة العالية على الاستثمار في الجزائر.
  - تشجيع الشراكة بين مكاتب الدراسات ومؤسسات الانجاز لكلا البلدين، في إطار دراسة وانجاز مشاريع البنية التحتية في مجال الأشغال العمومية في كلا البلدين، وفقا للقوانين السارية فيهما، لاسيما تلك المتعلقة بإنشاء شركات مختلطة أو مجمعات، مع مراعاة أحكام اتفاقيات التعاون الثنائي ذات الصلة المبرمة بين البلدين.
  - تشجيع إقامة المعارض والتظاهرات الاقتصادية في مختلف المجالات وإقامة الفعاليات السياحية والثقافية للتعريف بالوجهة السياحية لكلا البلدين والترويج لها تشجيع شركات الطرفين على التباحث، على أساس مبادئ السوق، بشأن سبل تنفيذ المشاريع الخاصة بالبنية التحتية والطاقة الإنتاجية وقطاع الصناعة والمناجم وغيرها من المشاريع الهامة في إطار مبادرة "الحزام والطريق"،

- مجال تداول الأموال

في حدود الإطار القانوني والتنظيمي المعمول به في كلا البلدين ووفقا لاحتياجات البلدين الاستثمارية

والاقتصادية والتجارية، يتعاون الطرفان على:

- تشجيع المؤسسات المالية في كلا البلدين على توفير الدعم اللازم في هذا الصدد.
- . تشجيع استخدام العملة المحلية في الاستثمار والتجارة في إطار القوانين والتنظيمات المعمول بها في هذا المجال فيكل بلد.
- تعزيز التواصل والتعاون بين أجهزة إدارة العملة والرقابة المالية لدى البلدين.
- تشجيع المؤسسات المالية لكل طرف على فتح مكاتب لها لدى الطرف الآخر.
- إقامة آلية تعاون المعالجة المخاطر والأزمات المالية.
- تعزيز التواصل والتعاون بين القطاع المصرفي والمستثمرين المؤسساتيين للبلدين.
- تعزيز التعاون بين رأسمال القطاعين الخاص والعام من أجل تشجيع الاستثمار في المشاريع الهامة وتمويلها.

- مجال التواصل بين الشعوب:

يعمل الطرفان على تعزيز التعاون الودي وروابط الصداقة بين شعبي البلدان، من خلال:

- التعريف بالتبادل والتعاون الثقافي ودعم التواصل بين شعبي البلدين
- تعزيز التواصل بين الجماعات المحلية الجزائرية ونظيراتها الصينية وحثها على إقامة علاقات التعاون والتوأمة بين المدن، وتشجيع التواصل والتعاون الاقتصادي والثقافي بين المدن.
- تعزيز التعاون بين وسائل الإعلام ومراكز الفكر والشباب.
- مواصلة الجهود الحثيثة للتعاون التنموي في إطار تحسين ظروف المعيشة لشعبي البلدين.

- مجالات التعاون الأخرى التي يتفق عليها الطرفان:

يمكن للطرفين التعاون في مجالات أخرى مختلفة، يمكن إيجازها في الآتي:)

- . اعتماد برامج تنفيذية بخصوص التعاون في مجال معين في إطار تنفيذ مذكرة التفاهم هذه.
- البحث عن السبل الكفيلة بإدراج مجالات التعاون المذكورة أعلاه في خطط التعاون الثنائية، ودفع هذا التعاون في إطار الشراكة من اجل بناء "الحزام والطريق".
- تنفيذ مشاريع نموذجية في المجالات ذات الأولوية لكلا الطرفين.
- إنشاء أطر التبادل زيارات الوفود وإقامة آليات التبادل المعلومات.[1]

[1] المرجع نفسه.

- **أهم المشاريع المنجزة بين الجزائر والصين في إطار هذه المبادرة.**

و لعل من أبرز المشاريع الجزائرية الصينية ضمن هذه المبادرة نجد مشروع ميناء "الحمدانية"بشرشال. وفي سبيل تجسيد الصين لمشروعها الطموح، كانت الحكومة الصينية قد صبت اهتمامها على الممرات البحرية لهذه المبادرة، بعد أن ثبت أنها الأكثر أمانا لحركة التجارة العالمية من الطرق البرية، قصد تمكينها من تصريف منتجاتها عالميا بأيسر وارخص الطرق، مما يساهم على الرفع من قوتها الاقتصادية ويعزز علاقتها مع كل دول العالم التي يشملها هذا. لهذا الغرض من المنتظر أن يكون للصين يد في بناء وانجاز أكبر المشاريع الهامة، قرب مدينة "شرشال" بولاية تيبازة، وبكلفة تقدر بمبلغ 3.3 مليار دولار ستبني الجزائر احد اكبر الموانئ في إفريقيا بالشراكة مع العملاق الصيني الشركة الصينية العامة للهندسة الإنشائية CSCEC" التي عهد لها بناء المسجد الكبير في الجزائر العاصمة[1].

وقدتم اختيار هذا الموقع بناءا على دراسات فنية تفيد انه عبارة عن خليج واسع بعمق 20 متر يوفر الحماية الطبيعية لهذا الميناء، ومن المتوقع أن يحوي هذا المشروععلى 23 محطة بقدرة معالجة تقارب 6.5 مليون حاوية سنويا، مع 25.7 مليون طن من البضائع سنويا، وسيوجه في المستقبل الى تنشيط التجارة الوطنية عن طريق البحر. هذا فضلا أنه سيكون محورا للتجارة الإقليمية وسيسمح بربط الجزائر مع دول جنوب وشرق آسيا وكذا الأمريكيتين وإفريقيا وذلك بفضل ارتفاع حجم حركة النقل البحري المنتظرة مع دخول ملاك سفن جند نوي مستوى عالمي واستجابة للزيادة في الحركة التجارية التي يمكن أن تصل إلى 35 مليون طن مع 02 مليون حاوية في أفاق 2050. يعتبر هذا المشروع الاستراتيجي انه أحد الأبواب لفك العزلة عن الدول الإفريقية[2].

المطلب الثالث: الخطة الخماسية الثانية للتعاون الاستراتيجي الشامل بين الجزائر والصين 2022

انطلاقا من العلاقات المتميّزة القائمة بين الجزائر وجمهورية الصين الشعبية، في مختلف المجالات وعلى كافة المستويات، وقّع كل من وزير الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج، رمطان لعمامرة ومستشار الدولة ووزير الخارجية الصيني وانغ يي على الخطة الخماسية الثانية (2022-2026) للشراكة الإستراتيجية الشاملة بين الجزائر والصين.

ويعدّ التوقيع على هذه الوثيقة الإستراتيجية التي ستؤطر التعاون بين البلدين خلال الخماسي القادم، تعزيزا لاتفاقية الشراكة الإستراتيجية الشاملة الموقعة سنة 2014، واستكمالا للرغبة المشتركة

[1] أحمد عزين وافية تجاني ،الحزام والطريق كأحد بدائل اندماج الجزائر في الاقتصاد العالمي، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمالالمجلد: 10/ العدد 02 (2021)،ص 400.

[2] المرجع السابق.

للجانبين في توثيق العلاقات الجزائرية-الصينية، والدفع بها إلى أعلى المراتب، بما يستجيب لتطلعات البلدين الصديقين. كما يعبّر هذا الحدث المهمّ، كذلك، عن حرص الطرفين على تثمين التعاون في إطار مبادرة "الحزام والطريق"، التي انضمت إليها بلادنا سنة 2018.[1]

إن العلاقات التاريخية بين البلدين ما انفكّت تتطور وتزدهر لاسيما في الآونة الأخيرة، وذلك بفضل الإرادة التي تحذو كل من الرئيسين السيد عبد المجيد تبون والسيد شيجينبينغ، في إحراز شراكة إستراتيجية شاملة نوعيّة، تعكس ما تمّ تحقيقه في شتى الأصعدة، وتفتح آفاقاً جديدة لمستقبل واعد تسوده روح التعاون، الموسومة بتعميق التنسيق والتشاور حول القضايا ذات الاهتمام المشترك، قصد رفع الرهانات الكبرى وتجسيد الأهداف المشتركة التي يصبو إليها البلدان.[2]

تهدف الخطة إلى زيادة تكثيف الاتصالات والتعاون بين الجزائر والصين في جميع المجالات، بما في ذلك الاقتصاد والتجارة والطاقة والزراعة والعلوم والتكنولوجيا والفضاء والصحة والثقافة، بالإضافة إلى تعزيز مواءمة استراتيجيات التنمية بين البلدين.

يريد البلدان اغتنام فرصة تنفيذ الخطة الخماسية لتعميق تعاونهما العملي في جميع المجالات، لتعزيز الشراكة الإستراتيجية الشاملة الثنائية لخدمة البلدين والشعبين الصديقين.[3]

إن الشريكين يرغبان في زيادة معدلات التبادل التجاري، لضمان استمرار عمل سلاسل الإمداد لأسواق البلدين، من مُدخلات الطاقة والمواد الأولية والسلع الاستثمارية والاستهلاكية، في ظل ما تعرفه من انقطاعات وندرة وتضخم، بسبب "الأزمات المالية والتطورات الأمنية والبيئية والتكنولوجية وانعكاساتها على الأداء الاقتصادي والاستقرار العالمي".

كما تستهدف الخماسية الثانية، استمرار تدفق المشاريع الاستثمارية الصينية المتنوعة والمهمة حجما وقيمة إلى الجزائر، وما يترتب عليها من امتلاك أصول طويلة الأجل، تفرض استدامة الشراكة والتعاون بين البلدين، والانتقال بها إلى مستويات إستراتيجية تحقق الأمن والأمان[4].

و من ضمن دوافع التعاون الإستراتيجي، على مواجهة مخاطر السياسات الاقتصادية لبعض القوى الكبرى، والتي تعمل على إعادة توجيه رؤوس أموالها وسحب استثماراتها من العالم الثالث،

---

[1] الجزائر و الصين توقعان على خطة التعاون الاستراتيجي الشامل بين الجزائر و الصين 2022-2024 ، موقع وزارة الخارجية الجزائرية ، (الإطلاع يوم 12 فيفري 2023) على الرابط https://n9.cl/wios4.

[2] نفس المرجع

[3] Algeria-China Comprehensive strategic cooperation plan ,Ministry of foreing affairesat : https://n9.cl/6ov1u

[4] عبد الحكيم حذاقة، خطة خماسية بين الجزائر والصين.. ماذا سيجني البلدان من التعاون الإستراتيجي؟، في https://n9.cl/3pt01 يوم 12 فيفري 2023.

بهدف تمركزها في بلدانها الأصلية، حسب تقرير الاستثمار العالمي "الأونكتاد" لعام 2022، وهو ما تؤكده السياسات النقدية المتشددة للتكتل الغربي.

وأثار الخبراء ضرورة تعزيز القدرات التنافسية والإنتاجية والتكنولوجية للدولتين، في ظل ما يشهده العالم من تسابق للهيمنة والاحتكار وكبح نمو اقتصاديات الدول غير التابعة، أو غير الصديقة للغرب، عبر السياسات التجارية المتشددة. كما أن تخفيض المخاطر المتنوعة التي تهدد الأمن الدولي والقومي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والمحيط الهادي، والتوجه نحو تشكل نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب، كلها عوامل تفرض بناء شراكات إستراتيجية بين الدول.

كما تريد الجزائر تنويع اقتصادها وتسريع وتيرة نموه واستغلال الموارد المتوفرة بالاستفادة من قدرات الصين، وسعيا لاستثمار الفوائض المالية للبلدين في أصول حقيقية أقل مخاطرة وذات عوائد مستقرة، حسب الخبير شريفي.،[1]

كما تبحث عن تمويل المشاريع، كون الصين قوة مالية ضاربة، وكذلك نقل الخبرة التكنولوجية والفنية، عن طريق التكوين والتدريب والتعليم، زيادة على التعاون في مجال الصناعة العسكرية، خاصة ما يتعلق بالفضاء والقضايا اللوجستية والصواريخ.

و قد أولى الطرفان أهمية كبيرة للاستثمار في قطاع الهياكل القاعدية، كشبكة السكة الحديد والمياه والمعادن النادرة والكهرباء والطرقات، باعتبارها ضمن أولويات السلطات الجزائرية.

كما إن حاجة الجزائر في ميادين "صناعة المركبات وإنتاج الأدوية والتعاون في مجالات الصحة والفلاحة الصحراوية، فضلا عن الوقوف إلى جانبها ضدّ التهديدات الأمنية الخارجية وفي المقابل، تتمثل فوائد الصين من تكريس التعاون الإستراتيجي في ربط الجزائر بفلكها، وبالتوازنات الدولية الصينية، من خلال التجمع الاقتصادي الآسيوي "بريكس"، وجعلها منطقة حيوية إستراتيجية كبوابة لقارة أفريقيا وأوروبا.

كما أن الجزائر سوق مهمة لتصريف منتجات الصين من السلع والخدمات، بأكثر من 45 مليون نسمة، وهي أيضا مناخ اقتصادي ملائم لمضاعفة استثمارات بكّين وتعظيم أرباحها في مختلف القطاعات العسكرية والصناعية، وهي من أهم مصادر توفير الغاز والبترول لفترة زمنية مفتوحة بالنسبة للصين، ويمكنها الاستفادة من الثروات الخام التي تزخر بها في إطار الشراكة الثنائية.[2]

[1] موقع الجزيرة ، نفس المرجع.

[2] نفس المرجع .

فضلا عن مواصلة توسيع التواصل بين الأفراد وتوطيد علاقات الصداقة الصينية الجزائرية على المستوى الشعبي في مختلف المجالات الثقافية والرياضية والسياحية والإعلامية، وذلك في إطار رؤية الجزائر الجديدة، ومبادرة "الحزام والطريق"، وعبر تعميق التعاون في العديد من المجالات بما في ذلك صناعة السيارات وعلوم الفضاء والزراعة والثقافة والسياحة وبناء الموانئ والخدمات اللوجستية وتحلية المياه والبنى التحتية والصناعات التحويلية والتعدين والقطاع المالي والاقتصاد الرقمي والطاقة والمناجم والتعليم والبحث العلمي وتدريس اللغة الصينية والإعلام والإدارة الضريبية والجمارك ومكافحة الفساد.

وقد جدد الجانبان الجزائري والصيني في زيارة رئيس الجمهورية الجزائرية عبد المجيد تبون إلى الصين، تأكيدهما على تكثيف التشاور والتنسيق حول القضايا الدولية والمتعددة الأطراف، وعلى مواصلة الدعم الثابت لمصالحهما الجوهرية، ومساندة كل جانب الآخر في الحفاظ على سيادته وسلامة أراضيه، وبذل جهود مشتركة في الدفاع عن مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وغيره من قواعد القانون الدولي والمبادئ الأساسية للعلاقات الدولية، واحترام مبدأ حسن الجوار، ومواصلة تعزيز الديمقراطية في العلاقات الدولية، فضلا عن حل النزاعات عبر الحوار وبالطرق السلمية، والتأكيد على ضرورة الحفاظ على المنظومة الدولية التي تمثل الأمم المتحدة مركزا لها والنظام الدولي القائم على القانون الدولي والقواعد الأساسية للعلاقات الدولية القائمة على مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة، والتمسك بتعددية الأطراف، وتعزيز مبادئ التعاون والتضامن والعدالة والإنصاف في العلاقات الدولية، والحفاظ على مصالح الدول النامية والدفاع عن حقوقه[1]ا.

- مشروع غار جبيلات:

يعد مشروع غار جبيلات من أضخم المشاريع الإستراتيجية التي أطلقتها الدولة الجزائرية في إطار خطة التعاون الإستراتيجي الشامل بين البلدين مؤخرا، وقد تم، بمقر ولاية تندوف، الإمضاء على اتفاقية تفاهم بين الشركة الوطنية للحديد والصلب FRAAL، الممثلة بالرئيس المدير العام للشركة، فرع مجمع "سونارام"، مجمع مناجم الجزائر سابقا، والائتلاف الصيني CMH, الممثل بالمدير العام للائتلاف، زهو زهيبانغ، لإنشاء شركتين مختلطتين جزائرية _ صينية، الأولى لاستغلال منجم غارجبيلات بتندوف،

[1] بيان مشترك بين جمهورية الصين الشعبية والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وم 18 يوليو عام 2023) موقع الصين اليوم.

والثانية لإنجاز مركب لتحويل خامات حديد منجم غارا جبيلات إلى مواد نصف مصنعة (البلاطات)، بولاية بشار.[1]

يتربع غار جبيلات على مساحة 115 ألف هكتار والذي يتم استغلال ما مساحته 500 هكتار لفتح المنجم، وإن المادة الخام المستخرجة من هذا المنجم ستوجه لتموين المصنع الذي سيقام بمدينة بشار مع نفس الشريك وذلك لتصنيع كمرحلة أولية 500 ألف طن من المنتجات نصف المصنعة باستخدام حوالي 1 مليون طن من خام الحديد، بالإضافة إلى أن إنتاج المركب سيصل بعد انجاز السكة الحديدية التي ستربط المنجم بالمصنع إلى 10 ملايين مليون طن باستخدام حوالي 20 مليون طن من المادة الخام.

و قد انطلقت الأشغال منذ جويلية 2022، كما أكد الخبراء على أنه "تكاليف استخراج هذا الخام هي من أقل التكاليف عالميا". وبخصوص نوعية الحديد المستخرج من هذا المنجم، إن "حوالي 57 بالمائة من الخام هو حديد و0ر8 بالمائة فوسفور"،

وفيما يتعلق بمشروع السكة الحديدية التي ستربط غار جبيلات ببشار، تم توقيع عقد لإنجاز شطر من هذا الخط بطول 200 كم انطلاقا من بشار، وسيتم العمل على إمجاز شطر شطر بمسافة 170 كلم ينطلق من تندوف نحو بشار. حيث إن لمنجم غارا جببلات ذو أهمية حيوية في تحريك وتيرة التنمية محليا ووطنيا.[2]

ويعد منجم الحديد غارا جبيلات واحدا من أكبر المناجم في العالم بحيث تقدر احتياطاته بأكثر من 3 مليار طني منها 1,7 مليار طن قابلة للاستغلال حسب التقديرات، حيث تسعى الجزائر من خلال هذا المشروع الضخم التحول الى قطب عالمي في مجال صناعة الحديد وتسريع مسار تنويع الاقتصاد الوطني.

ويتوفر المنجم على احتياطات جيولوجية كبيرة من اجل توفير الحاجيات الوطنية من المواد الأولية وتقليص فاتورة الاستيراد وتصدير الفائض من بعض هذه المواد والمواد المحولة وكذا تثمين هذه الموارد المعدنية لخلق الثروة، وتنمية منطقة الجنوب الغربي من الوطن وخلق مناصب العمل.[3]

[1] محمد ذبيح ، منجم غار جبيلات.. مشروع استراتيجي لتنويع الاقتصاد شراكة "جزائرية صينية" لاستغلال وتحويل خام الحديد ، يومية الرائد، جوان 2023.

[2] عن نفس المرجع.

[3] محمد ذبيح، مرجع سابق.

المبحث الثاني: تحديات و معوقات التعاون الاستراتيجي الشامل:

بعد التطرق إلى جوانب التعاون الاستراتيجي في العلاقات الجزائرية الصينية، لاشك أن هناك مشاكل في طريق هذا التعاون ما يشكل تحديات حقيقية أمام الطرفين، وأبرزها التنافس مع القوى الغربية متمثلة في الإتحاد الأوروبي خاصة فرنسا وهذا لما لها من مكانة ونفوذ في الجزائر، والتنافس الأمريكي الصيني الذي امتد الى شمال إفريقيا وشمل أيضا الجزائر لما لها من أهمية في المنطقة، حيث تسعى كل من هذه القوى المحافظة على مصالحه ومكانتها في المنطقة. وبالإضافة للتهديدات الأمنية التي تشكل تحدي كبير يعرقل تحقيق التعاون الشامل.

المطلب الأول: التنافس الدولي في شمال إفريقيا:

1- التنافس الصيني الأمريكي في المنطقة:

تسعى السياسة الخارجية الصينية إلى الحفاظ على التراتبية الدولية، ولا تسعى إلى التوسع وتمديد حدودها من خلال الغزو العسكري. وكما كتب كيسنجر "إن إحساس الصين بحتمية أن تحتل تراتبية منطقتها. ... لم يفرض عليها بالضرورة أن تكون في خصومة مع شعوب الدول المجاورة لها". وأضاف كيسنجر أنه " بينما تؤمن الصين على غرار الولايات المتحدة، أنها تلعب دورا خاصا في العالم، فهي لم تعتنق أبدا المفهوم الأمريكي للشمولية Universalism ولم تتخذه مبررا لنشر مبادئها حول العالم، واكتفت بدلا من ذلك بإحكام هرم سيطرتها على المناطق غير المتمدينة على حدودها، كما سعت إلى الحصول على اعتراف الدول التي تدور في فلكها بمكانتها المتميزة، مقابل منح تلك الدول حقوقا تجارية. " وقد شكلت مسألة النمو الاقتصادي هدفا رئيسيا للسياسة الخارجية الصينية منذ تأسيس النظام الشيوعي فيها لكن حالت جملة من العوامل دون ذلك، فالصين قبل الانفتاح كانت مواردها الاقتصادية محدودة. كما لعبت الظروف الخارجية الضغوطات الأمريكية والسوفييتية دورها في استمرار تخلف الصين. 2 لذا اكتست عودة الهدف الاقتصادي التنموي أهمية بالغة في أهداف السياسة الخارجية للصين منذ عام 1978 حين تبنت هذه الدولة على يد رئيسها دونغ زبوبيغ" مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية أعطت من خلالها الأولوية للنمو الاقتصادي على حساب الاعتبارات الايديولوجية التي لم تساعد الصين في الارتقاءإلى مصاف القوى الكبرى ليزيد انهيار الاتحاد السوفييتي وانتهاء مرحلة الحرب الباردة من تأكد الصين من صحة خياراتها الإستراتيجية المتعلقة بالاصلاحو الانفتاح أولا، وثانيا اصرارها على الحصول على القوة الاقتصادية واكتساب الميزة التنافسية في وقت تكرست فيه هيمنة القوة الاقتصادية، وتدعمت فيه سياسة الاعتماد المتبادل بين الدول، لهذا

تهدف الصين إلى تحقيق المزيد من النمو الاقتصادي واكتساب التكنولوجيا ذلك أن التوقف عن عملية التنمية سوف يعيدها إلى الصفوف الخلفية.[1]

والصين تواجه منافسة كبيرة من الولايات المتحدة الأمريكية هذا ما ذكره الرئيس الأمريكي جوج بوش عام 2000 اذ رشح الصين أنها المنافس الأول في المستقبل، وهذه المنافسة وصلت حتى منطقة شمال إفريقيا بما في ذلك الجزائر، فمنذ السنوات الأخيرة من التسعينات والو.م.أ تريد تأكيد علاقاتها التجارية مع دول المنطقة لأنها ترى ان منطقة شمال افريقيا سوق مقدرة ب 160 مليون مستهلك، كما تشكل مناخا جد مشجع للاستثمارات في مجال الطاقة والمواد الأولية الأخرى، كما ترى بلدان المغرب العربي مناطق حيوية بالنسبة للأمن الأمريكي، فانعدام الأمن في شمال إفريقيا يؤثر على التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي والشرق الأوسط وأوروبا. كما أن الولايات المتحدة تربط منطقة المغرب العربي بمنطقة الشرق الأوسط وهذا تبين من خلال طرحها لمشروع الشرق الأوسط الكبير سنة 2004 ويمكن القول ان سبب التنافس الرئيسي بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين في الجزائر يدور حول مصادر الطاقة، أي أن دافع التنافس اقتصادي اذ تعد الصين المنافس الأقوى للولايات المتحدة الأمريكية، وعلى هذا الأساس تريد الو.م.أ لاحتواء النفوذ الصيني.

وقد حاولت الصين مجابهة إستراتجية الاحتواء الأمريكية، إذ نجد الصين حذرة جدا من تفعيل قواها العسكرية والسياسية في مناطق النفوذ المعتادة للولايات المتحدة الأمريكية، وفي المقابل تقوم بتطوير سياستها الخارجية وفق صيغة تعاونية قائمة على ثلاثة جوانب الأول مجال الطاقة كمحور رئيسي والثاني مجال البنى التحتية وتسهيل التجارة والاستثمار كرافدين مهمين وثالثا المجالات التقنية المتقدمة كالطاقة النووية والفضاء.[2]

2- التنافس الصيني الأوروبي في المنطقة:

تحتل الصين مكانة تجارية بارزة في كافة دول الشمال الإفريقي، فهي تعد الشريك التجاري الأول للجزائر، وتستورد الصين من هذه البلدان جزءا هاما من حاجياتها من الطاقة والمواد الأولية لتغذية عجلة اقتصادها الضخم، وقد تبنت الحكومة الصينية منطقا مخالفا للرؤية دول الإتحاد الأوروبي، فالصين تلح على مبدأ الاستثمار بدل تقديم المساعدات، بينما تتبنى الدول الأوروبية تقديم المساعدات المالية، كما تعتمد السياسة الخارجية الصينية على دبلوماسية مرنة لا تتدخل في الشؤون الداخلية والمشاكل الخلافية بين الدول. وهذا الأسلوب البراغماتي يساعد الصين على فتح أسواقها في

[1] محمد بورزق، مرجع سابق.
[2] لموازنة والتحوُّط: العلاقات الصينية-الجزائرية في ظل تنافس القوى العظمى ، وحدة دراسات الصين ، مركز الإمارات للدراسات /2020.

وجه منتجاتها، فعلى الرغم من أنها من الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن يكاد يكون تدخلها منعدما في القضايا الشائكة في العالم وفي منطقة شمال إفريقيا، فبيكين تتعامل مع كافة الدول الأخرى على أساس الاحترام المتبادل. عكس توجه دول الإتحاد الأوروبي وعلى رأسهم فرنسا[1]..

كانت المبادرة المتعلقة بمسار برشلونة لعام 1995 الإطار الذي هيأ لطرح اتفاق الشراكة الأورو-متوسطية كخيار من أجل تطوير سبل التعاون بين أوروبا ودول جنوب وشرق المتوسط وقد شملت الأبعاد الاقتصادية والسياسية والأمنية والثقافية للتعاون، لكن القطاع الأساسي ضمن دائرة اهتمام الإتحاد الأوروبي بمنطقة شمال افريقيا والذي يلعب دورا مركزيا هو قطاع الطاقة، الذي تركز عليه الصين بصفتها ثاني مستهلك للطاقة في العالم الى جانب القطاعات الأخرى ضمن الشراكة الإستراتجية الشاملة مع الجزائر.

ودائما ما يثير التقارب الصيني الجزائري مخاوف الاتحاد الأوروبي الذي أظهر انزعاجه من تنامي العلاقات الاقتصادية الجزائرية الصينية واستحواذ الأخيرة على السوق المحلية وعدة استثمارات حكومية بالجزائر خلال السنوات الأخيرة حيث اتهمت المحافظة الأوروبية للتجارة سيسيليا مالمستروم الجزائر بخرق بنود اتفاقياتها

التجارية مع الاتحاد الأوروبي، وأنها تدعم وتشجع المصالح الصينية على أراضيها بشكل جعلها تفضل منتجاتها. كذلك أظهر مجلس الشيوخ الفرنسي، في تقرير بتاريخ 20 مارس 2018 عن طريق الحرير الصينية الجديدة"، ونوقش بتاريخ 30 ماي 2018 بباريس، حيث تضمن مخاوف من استحواذ العملاق الأسيوي على صفقات كبرى في الجزائر.

وقد أبدت دول أوروبية وخاصة فرنسا انزعاجها من انضمام الجزائر المبادرة الطريق والحزام (طريق الحرير الجديد)، وذكر تقرير سابق لمجلس الشيوخ الفرنسي بأن الصين بصدد استحداث طرق حرير بمفهوم جديد اقتصادي وتكنولوجي من باكستان، وصولا إلى الجزائر، وهو ما يستدعي تحركا فرنسيا وأوروبيا لمواجهة هذا لتمدد الصيني[2].

[1] ربيعة خريس، "التقارب الصيني الجزائري يضعف النفوذ الأوروبي" في https://www.noonpost.com/36741/ يوم 05 جانفي 2023.

[2] المرجع نفسه.

المطلب الثاني: التهديدات الأمنية في الدول المجاورة للجزائر

نجد أن من بين أهم التحديات والرهانات التي تواجهها الجزائر في إطار سعيها لتنويع شركاتها الاقتصاديين وتحقيق تعاون استراتيجي شامل التهديدات المختلفة في المنطقة أهمها:

1- التهديدات الأمنية على الحدود الشرقية والغربية وعلى طول الشريط الحدودي بالجنوب الكبير وانتشار الجريمة المنظمة كالتهريب، تجارة المخدرات وتهريب البشر والهجرة غير الشرعية.

2- منافسة دول أخرى للجزائر في غزو السوق الإفريقية كالمغرب والإمارات العربية والمتحدة من خلال تقديمهم لمساعدات إنسانية لهذه الدول خاصة دول غرب إفريقيا مع انتشار فيروس كورونا.

3- وقوع الجزائر في منطقة نزاع يجعلها تتكبد ميزانية كبيرة لتغطية احتياجاتها الأمنية عوض استثمارها في مشاريع اقتصادية واجتماعية.

4- الهجمات الإلكترونية التي تعرضت وتتعرض إليها المؤسسات الرسمية للدولة الجزائرية والشركات الاقتصادية.

5- محاولة بعض الأطراف زعزعة الاستقرار الداخلي للجزائر باستغلال الظروف الاقتصادية والاجتماعية للدولة جراء انتشار فيروس كورونا.

6- انتشار بعض المنظمات الإرهابية في عمق إفريقيا وسعيها لنشر الرهاب الاجتماعي وإلحاق الضرر بالدول ومؤسساتها

7- حدوث انقلابات عسكرية والإطاحة بالأنظمة السياسية للدول المجاورة ما يؤثر على استقرار المنظفة والعلاقات وسيرورة الاتفاقيات الثنائية [1]

[1] خواص نصيرة، مرجع سابق ..

خلاصة الفصل:

في الأخير نستنتج أن خطة التعاون الاستراتيجي الشامل الثانية الموقعة بين الجزائر وبكين للتعاون في شتى المجالات خاصة الفضاء والتكنولوجيا هي خطوة مهمة في مسار الدبلوماسية الجزائرية. هته الأخيرة جاءت مكملة لمسار التعاون السابق من الخطة الخماسية الأولى سنة 2014 وانضمام الجزائر لمبادرة الحرير حيث استغلت الجزائر موقعها الاستراتيجي ضمن مقاربة جيواقتصاديةو استغلت كل العوامل الاقتصادية المساعدة المتاحة من موارد وثروات طبيعية وممرات نحو العمق الإفريقي وإطلالة على المتوسط، كل هذا وأكثر من أجل كسب رهان التكنولوجيا ومحاذاة التجربة الصينية من أجل أن تبقى الجزائر قوة على المستوى الإقليمي وفي شمال إفريقيا .

الخاتمة

خاتمة

في ختام هذه الدراسة يمكن القول أن الجزائر لجأت إلى تفعيل آليات دبلوماسيتها الاقتصادية، كون الرهانات العالمية أصبحت محصورة في الموارد والغايات الاقتصادية. كما أن تاريخ الدبلوماسية الجزائرية إبان الثورة وبعد الاستقلال أعطى دفعة قوية أثرت على نجاعة الدبلوماسية الاقتصادية للجزائر حاليا، حيث نادت منذ الاستقلال إلى تحقيق وإعادة ترتيب معالم النظام الاقتصادي العالمي. من أجل تمكين الدول المستقلة حديثا ودول العالم الثالث من إيجاد مكانة بين الدول.

ومن خلال دراسة واقع الدبلوماسية الاقتصادية للجزائر وتأثيرها على تحقيق الأهداف الاقتصادية للحكومة الحالية، تم التوصل لأن الجزائر تخلصت من التبعية للشراكات الاقتصادية التقليدية التي كانت تنحصر بين الجزائر وأوروبا. قد سعت لهذا الغرض لوضع شراكات مع حلفاء من القوى الكبرى حاليا مثل الصين وروسيا ودول أمريكا الجنوبية وآسيا.

في هذا الإطار ومن أجل إعادة تموقع الجزائر كأكبر قوة في إفريقيا توجب على صانع القرار إيجاد حلول غير تقليدية والتي تتمثل في اكتساب معطيات التكنولوجيا الحديثة.. وقد توصلت الجزائر إلى عقد اتفاقيات من أجل هذا الغرض وأهمها اتفاقية الشراكة الإستراتيجية الشاملة بين الجزائر وبكين، حيث استغلت الجزائر أهميتها الجيواستراتيجية ووالجيواقتصادية، بالإضافة إلى الموارد الطاقوية للبلد لتكون على طاولة المفاوضات بقوة لتحقيق اكبر الأهداف والميزات التي ستحظى بها كون الشريك يعد أكبر قوة اقتصادية في العالم. كما سعت الجزائر لتكوين شراكة ثنائية على أساس رابح-رابح مع الصين، من حيث تستفيد الجزائر من التكنولوجيا الصينية في كل المجالات.

خاتمة

و توصلنا في نهاية هذه الدراسة إلى تأكيد صحة الفرضية الأولى حيث تعتبر الدبلوماسية الاقتصادية من ركائز البرنامج الحكومي من أجل تحقيق أهداف الدولة. حيث ساهم الجهاز الدبلوماسي الجزائري في رفع الإمكانيات الاقتصادية للدولة لأنه هناك عوائد اقتصادية ملموسة. كمحاولة لمحاذاة الدول الكبرى التي تجذب الاستثمارات وتشجع المنتج الوطني في الخارج. .

كما نأكد صحة الفرضية الثانية حيث للبعد التاريخي في العلاقات الجزائرية الصينية تأثير على طبيعة ومستقبل العلاقات بين البلدين فلولا ترابط العلاقات لن يبرم الطرفان اتفاق شراكة شامل من أجل التنمية فالدولة الصينية تثق في الطرف الجزائري وتعتبره حليف مساند لها في العديد من الأزمات والقضايا السياسية في العالم. كما أن صانع القرار الجزائري لطالما يأخذ بعين الاعتبار مسألة الذاكرة ومل من قدم يد المساعدة للجزائريين في الثورة والأزمات يعتبر حليف استراتيجي يتم إبرام العديد من الاتفاقيات والاستثمارات معه.

كما نأكد صحة الفرضية الثالثة حيث ساهمت اتفاقيات التعاون الاستراتيجي الشامل في تحقيق تنمية نوعية في إطار اتفاق رابح-رابح حيث نلاحظ تم تجسيد العديد من المشاريع مثل ميناء الحمدانية وطريق السيار...إلخ

خاتمة

و منه ومن خلال الدراسة التي بين أيدينا خرجنا بمجموعة من الاستنتاجات، أهمها:

- إن معالجة وتحليل التطور أو التنمية الاقتصادية لبلد ما يتطلب الإطلاع على المفاهيم الأساسية لتلك الظاهرة والتحكم في مصطلحاتها وأبعادها. ومن خلال الدراسة تم تسليط الضوء على الدبلوماسية الاقتصادية وهو الأمر الذي مكن من تحليل منطقي وواضح للدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية.
- إن الجزائر عرفت تحليل واستخدام مبادئ الدبلوماسية الاقتصادية حتى قبل تداول المصطلح وضبطه ويبرز هذا بتتبع علاقاتها الاقتصادية مع القوى والدول الأخرى.
- إن العلاقات الدبلوماسية والشراكات والاتفاقيات التي تبرمها الجزائر مع باقي الدول تقوم على أساس مرجعية تاريخية ومع الأطراف التي ساندت الجزائر إبان الثورة التحريرية. من بينها الصين.
- تمكنت الجزائر من تحقيق وإنجاح استثمارات مهمة عادت بالفائدة على التنمية والاقتصاد الوطني والتخلص من التبعية للدول الاستعمارية والتقليدية مثل فرنسا.
- طورت الجزائر من سبل التعاون الثنائي مع الجمهورية الصينية إلى مستوى التعاون الإستراتيجي الشامل سنة 2014.
- من مظاهر التعاون الإستراتيجي الشامل بين الجزائر والصين التي جسدت في الواقع نجد الكثير من المشاريع المهمة مثل مشروع ميناء الحمدانية ومشروع غار جبيلات.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا: الوثائق الرسمية

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، 16 فيفري 2020.
- دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية سنة 2022، المادة 61.
- قانون رقم 09-16 مؤرخ في 29 شوّال عام 1437 الموافق 3 غشت سنة 2016 tيتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد46، 2016، ص 04.
- المادة 01، المرسوم الرئاسي رقم 19-176، المؤرخ في 03 شوال عام 1440 الموافق ل 06 جوان سنة 2019، المتضمن "**التصديق على مذكرة تفاهم بين حكومة الجزائر الشعبية وحكومة جمهورية الصين الشعبية بشأن التعاون في إطار مبادرة الحزام الاقتصادي لطريق الحرير وطريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين**، الجريدة الرسمية رقم 39، سنة 2019، ص05
- مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. مصالح الوزير الأول (سبتمبر 2020)
- [1]مرسوم تنفيذي رقم 02-392 مؤرخ في 20 رمضان عام 1423 الموافق 25 نوفمبر سنة 2002، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الدمقراطية الشعبية، العدد77، الصادرة بتاريخ 26 نوفمبر2002..
- مرسوم رئاسي رقم 07-174 مؤرخ في 20 جمادى الأولى عام 1428 الموافق 6 يونيو سنة،2007، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الدمقراطية الشعبية، العدد 40، الصادرة بتاريخ 17 جوان 2007.
- مرسوم رئاسي رقم 11-431 مؤرخ في 16 محرم 1433 الموافق 11 ديسمبر سنة 2011 ،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الدمقراطية الشعبية، العدد 69، الصادرة بتاريخ18 ديسمبر2011.
- مرسوم رئاسي رقم 19-176 المؤرخ في 3 شوال عام 1440 الموافق 6 يونيو سنة 2019. الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 39، 2019، ص 5،

- مرسوم رئاسي رقم 215-09 مؤرخ في 21 جمادى الثانية عام 1430 الموافق 15 يونيو سنة2009، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الدمقراطية الشعبية، العدد 36، الصادرة بتاريخ 21 جوان 2009.
- مرسوم رئاسي رقم83-179 مؤرخ في جمادى الأولى عام 1403 الموافق 12 مارس سنة 1983، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الدمقراطية الشعبية، العدد 11، الصادرة بتاريخ 15 مارس 1983.

ثانيا: الكتب

- هارولد نيكلسون. "**الدبلوماسية**".تر محمد مختار الزقزوقي. القاهرة ،مكتبةالانجلومصرية 1957ص1.

ثالثا ا:المقالات العلمية

- أحمد عزي ووافية تجاني، الحزام والطريق كأحد بدائل إندماج الجزائر في الإقتصاد العالمي، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، المجلد 10، العدد 02، 2021، ص 396.
- جميلة الطيب، "**العلاقات الصينية المغاربية بعد الحرب الباردة: العلاقات الصينية الجزائرية نموذجا**"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد الخامس، العدد 01، (الجزائر: 2018)، ص09.
- لموازنة والتحوُّط: العلاقات الصينية-الجزائرية في ظل تنافس القوى العظمى، وحدة دراسات الصين، مركز الإمارات للدراسات /2020.
- أحمد عزين وافية تجاني ،الحزام والطريق كأحد بدائل اندماج الجزائر في الاقتصاد العالمي، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال المجلد: 10/ العدد 02 (2021)،ص 400.
- [1]الحواس كعبوش، آفاق الشراكة الجزائرية الصينية: نحو ميادين جديدة لتعزيز الشراكة الثنائية، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، المجلد 12، العدد16، جوان 2021، ص 230.
- بسعود حليمة. "**الدبلوماسية الاقتصادية الأبعاد والمفاهيم**". مجلة الحقوق والعلوم السياسية. العدد 1(2022)ص650
- بن عيسى احمد. "**الدبلوماسية الجماعية كبديل لحل الازمات العربية "دراسة حالة جامعة الدول العربية**"، مجلة البحوث القانونية والسياسية. العدد 4 (2015)ص175

قائمة المراجع

- بو الروايح عبد القادر وزياني زيدان، العلاقات الصينية الجزائرية في ظل مبادرة الحزام والطريق: المكاسب والتحديات، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 21، العدد 3 جوان 2023 ص 142.
- [1]بوتشيش عمر، **"التعاون الجزائري الصيني: الواقع والآفاق"**، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، ع01، 2022، ص484- 496.
- رحموني وفاء، إنعكاسات العلاقة الجزائرية الصينية على التنمية في الجزائر آفاق وتحديات، مجلة الدراسات القانونية، المجلد 09، العدد 01 ' جانفي 2023، ص 1325.
- سليم عشور،**"الآلية التعاونية والنزاعية للدبلوماسية الاقتصادية في العلاقات الدولية: مقاربة معرفية"**. مجلة الدراسات والبحوث القانونية. العدد2(2023)ص206
- شريفة كلاع، المشاريع التجارية والاستثمارية الصينية في الجزائر: أيتتأثيرات تنموية في دعم وتنويع الاقتصاد الوطني؟، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 11، العدد 02، السنة 2022، ص 911.
- صالح زياني، العلاقات الجزائرية الصينية: مشروع شراكة استراتيجية شاملة وواعدة في ضوء مبادرة طريق الحرير الجديد، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 12،العدد03، جويلية 2023، الصفحة 142.
- صفراوي فاطمة، **"العلاقات الصينية الأوروبية في ظل التحولات الراهنة"**، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، ع02، 2021، ص 818.
- طيب جميلة، **"العلاقات الصينية المغاربية بعد الحرب الباردة: العلاقات الصينية الجزائرية نموذجا"**، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، جوان 2018،
- [1]طيب جميلة، العلاقات الصينية المغاربية بعد الحرب الباردة: العالقات الصينية الجزائرية نموذجا، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد الخامس، العدد الأول.
- [1]عبد الرحيم رحموني، **"جيوبوليتيكية الاستثمارات الصينية في المنطقة المغاربية بين خلفية الشراكة الثنائية وتعزيز مقومات القوة الأحادية الجانب"**، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 04، (الجزائر: 2020)، ص168-170
- عبد العزيز محمد سرحان. **"قانون العلاقات الدبلوماسية والقنصلية"**، القاهرة، جامعة عين شمس1986،ص.ص 10.11.

قائمة المراجع

- عبد الفتاح علي الرشدان، محمد خليل موسى. "**أصول العلاقات الدبلوماسية والقنصلية**". المركز العالمي للدراسات السياسية ص 17.
- عبد القادر صحراوي ،عائشة جميلة ،"**التمثيل الدبلوماسي في الجزائر خلال العهد العثماني في ضوء الفرامانات العثمانية**"،الحوار المتوسطي (2017)، ص 492الى 500
- الفرص المتاحة للجزائر من الإنضمام لمبادرة الحزام والطريق، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 08 العدد01، جانفي2022، ص 6.
- [1]كلابريسي جون، "**العلاقات الصينية الجزائرية هل يسير البلدان في طريق تجسيد قدراتهما الكاملة**"، تر: جلال خشيب، معهد الشرق الأوسط، 10 فيفري 2018، حلب: مركز إدراك للدراسات والاستشارات، ص 45.
- [1]لحسن الحسناوي، استراتيجية الوجود الصيني في افريقيا: الديناميات والانعكاسات، مجلة المستقبل العربي، العدد 466، ديسمبر 2017 . ص 80.
- ماجدة علي صالح، الدبلوماسية الاقتصادية والفرق بينها وبين المفاهيم المشابهة، مجلة الأمن القومي والإستراتيجية، العدد الأول، السنة الأولى، يناير 2023، ص120.
- ماجدة علي صالح، الدبلوماسية الاقتصادية والفرق بينها وبين المفاهيم المشابهة، مجلة الأمن القومي والإستراتيجية، العدد الأول، السنة الأولى، يناير 2023، ص120.
- [1]مارتن جريفيشتيربأوكلاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، مركز الخليجللأبحاث، دبي، 2009، ص202.
- محمد حمشي، سامية الربيعي، "**ستون سنة من العلاقات الصينية- الجزائرية**"، المجلة العلمية للبحوث الصينية المصرية، المجلد الثاني، العدد الأول، (مصر: 2013)، ص75
- محمد ذبيح، منجم غار جبيلات.. مشروع استراتيجي لتنويع الاقتصاد شراكة "جزائرية صينية" لاستغلال وتحويل خام الحديد، يومية الرائد، جوان 2023
- محمود محمد أمين الباشقالي وحكمت رشيد سلطان، دور التعاون الإستراتيجي في تحقيق السيادة الإستراتيجية، المجلة العلمية لجامعة جيهان – السليمانية / المجلد 3، العدد 01، حزيران 2019، ص 299.

رابعا: المذكرات والأطروحات الجامعية

- محمد الصديق بورزق، "**العلاقات الصينية الجزائرية في إطار مبادرة طريق الحرير**"، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة العربي التبسي: كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص دراسات استراتيجية، 2021/2020، ص 57.
- حسين سالم، "**العلاقات الصينية المغاربية -الجزائر نموذجا**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر03: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات آسيوية، 2018/2017، ص 142- 144.
- حسن محمد صالح حديد."**الدبلوماسية في الشريعة الاسلامية**" ،ماجستير دراسات دولية ،جامعة تكريت ص99.
- خواص نصيرة، "**ضرورة تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية لجلب الاستثمارات الأجنبية للجزائر كاستراتيجية للتنويع الاقتصادي ما بعد جائحة كورونا**"، جامعة الجزائر 1: كلية الحقوق، ص312-325.
- سارة جندي، "**العلاقات العربية الصينية دراسة حالة الجزائر**"، رسالة ماجستير في الدراسات الآسيوية، (جامعة الجزائر 03: كلية العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2014)، ص 94.
- سعيداني علاء الدين، "**السياسة الخارجية الصينية تجاه المنطقة العربية الجزائر نموذجا 2000-2018**"، رسالة ماستر للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، (المسيلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2019)، ص51-52.
- صلاح زين الدين، محاضرات أهمية الأمن الاقتصادي فى تحقيق السلام الاجتماعي،كلية الحقوق، جامعة طانطا،.2014، ص9.
- علي العطري، "**التوجهات الجديدة للسياسة الصينية تجاه إفريقيا منذ 2000**"، أطروحة دكتوراه في العلاقات الدولية، جامعة باتنة 01: كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2020، ص108-110.
- غنيات إيدير، الدبلوماسية الاقتصادية في العلاقات الجزائرية الصينية، مذكرة في العلاقات الدولية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية،2014.

خامسا: المواقع الإلكترونية

- التعاون الصيني الجزائري، موقع وزارة الخارجية الصينية، (تم الإطلاع يوم 10 ماي 2023
- [1]الجزائر وإطلاق القمر الصناعي، وكالة الأنباء الجزائرية (الإطلاع جوان2023).
- [1]الجزائر والصين توقعان على خطة التعاون الاستراتيجي الشامل بين الجزائر والصين 2022-2024، موقع وزارة الخارجية الجزائرية، (الإطلاع يوم 12 فيفري 2023) على الرابط https://n9.cl/wios4.
- عبد النور بن عنتر، الجزائر الصين مشاريع شراكة في مجالات متنوعة، وكالة الأنباء الجزائرية على الرابط: https://www.aps.dz/ar/economie/52774-5
- محمد الأمير أحمد عبد العزيز، "العلاقات الجزائرية الصينية واقع وآفاق المستقبل"، المركز الديمقراطي العربي، تم الاطلاع على الموقع: 2023/09/01، الرابط: https://democraticac.de/?p=58124

"**الصين والدول المغاربية**"، العربي الجديد، تم التصفح يوم: 2023/08/02، الرابط: https://www.alaraby.co.uk

- [1]Algeria-China Comprehensive strategic cooperation plan ,Ministry of foreing affaires at: https://n9.cl/6ov1u
- [1]http://www.chinatoday.com.cn/Arabic/2004n/4n3/3n3n2.htm

https://fahadaldarsony.blogspot.com/2016/05/blog-post_42.html?m=1

- https://revues.imist.ma/index.php/IREMLR/article/view/10421
- [1]Huaxia , « **China to provide covid- 19 vaccine in Algeria",** XINHUANET, visited on: 22/08/2023, Link: http://www.xinhuanet.com/english/2021-02/11/
- الأكاديمية الصينية للترجمة، "**المبادئ الخمس للتعايش السلمي**"، المجموعة الصينية للنشر الدولي، تم تصفح الموقع يوم 2023/08/02، /http://arabic.china.org.cn/china/China_Key_Words
- الطاهر لقور. "**مقدمات حول مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية**"، ص 7 على الرابط: الموسوعة السياسية. على الرابط: https://political-encyclopedia.org/dictionary

ب إسلام، " **التعاون الجزائري-الصيني في مكافحة كورونا أصبح مثالا عالميا يحتذى به**"، موقع المصدر، تم زيارة الموقع يوم: 2023/07/23، رابط الموقع: https://almasdar-dz.com/

قائمة المراجع

- بكاي منصف.دور الجزائر ما بعد الاستقلال. في تحرير افريقيا ومقومات دبلوماسيتها الافريقية من ص 10الى ص17 بتصرف. على الرابط: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/26055
- بيان مشترك بين جمهورية الصين الشعبية والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وم 18 يوليو عام 2023) موقع الصين اليوم.
- التعاون الجزائري الصيني، موقع الصين اليوم.
[1]http://www.chinatoday.com.cn/Arabic/2004n/4n3/3n3n2.htm
- التوفيع على مذكرة تفاهم بين الوكالة الفضائية الجزائرية والصينية، موقع agence spatiale Algerienne، على الرابط https://asal.dz/ar?p=9275 (تم الإطلاع يوم 05 أفريل 2023)
- حمزة كحال، "**الصين والجزائر شراكة استراتيجية وتعاون في طريق التنمية**"، موقع سبوتنيك، تم زيارة الموقع يوم 2023/09/05، الرابط:
/https://www.skynewsarabia.com/middle-east
- حنان اخميس. **"تاريخ الدبلوماسية"**، ص 1 على الرابط: https://www.scribd.com/
- ربيعة خريس، "التقارب الصيني الجزائري يضعف النفوذ الأوروبي" في /https://www.noonpost.com/36741 يوم 05 جانفي 2023.
- عبد الحكيم حذاقة، خطة خماسية بين الجزائر والصين.. ماذا سيجني البلدان من التعاون الإستراتيجي؟، في https://n9.cl/3pt01 يوم 12 فيفري 2023.

فهرس
الموضوعات

الفهرس

شكر و عرفان	-
إهداء	-
الملخص	-
مقدمة	**ص01**
الفصل الأول: الإطار النظري للدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية	**ص06**
تمهيد	**ص07**
المبحث الأول: مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية	**ص08**
المطلب الأول تعريف الدبلوماسية	**ص08**
المطلب الثاني: تعريف الدبلوماسية الاقتصادية	**ص09**
المطلب الثالث: مستويات الدبلوماسية الاقتصادية	**ص11**
المبحث الثاني: الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية	**ص15**
المطلب الأول: تطور توظيف الدبلوماسية الاقتصادية في الجزائر	**ص15**
المطلب الثاني: أدوات تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية	**ص18**
المطلب الثالث: الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في المخطط الحكومي 2020	**ص21**
خلاصة الفصل	**ص24**
الفصل الثاني: العلاقات الجزائرية الصينية	**ص25**
تمهيد الفصل	**ص26**
المبحث الأول :البعد التاريخي في العلاقات الجزائرية-الصينية	**ص27**
المطلب الأول: العلاقات الجزائرية الصينية فترة الحرب الباردة	**ص27**
المطلب الثاني: العلاقات الجزائرية الصينية ما بعد فترة الحرب الباردة	**ص31**
المبحث الثاني: البعد السياسي و الأمني في العلاقات الجزائرية الصينية	**ص35**
المطلب الأول: البعد السياسي في العلاقات الجزائرية الصينية	**ص35**
المطلب الثاني: البعد الأمني في العلاقات الجزائرية الصينية	**ص37**
المبحث الثالث: التعاون في المجال الصحي والثقافي	**ص38**
المطلب الأول: البعد الصحي في العلاقات الجزائرية الصينية	**ص38**
المطلب الثاني :البعد الثقافي في العلاقات الجزائرية الصينية	**ص39**
المبحث الرابع :البعد الاقتصادي في العلاقات الجزائرية الصينية	**ص41**
المطلب الأول: المبادلات التجارية بين الجزائر والصين	**ص41**

الفهرس

المطلب الثاني: واقع الاستثمارات بين الجزائر و الصين	**ص43**
خلاصة الفصل	**ص47**
الفصل الثالث: التعاون الإستراتيجي الشامل بين الجزائر والصين	**ص48**
تمهيد	**ص49**
المبحث الأول: مظاهر التعاون الإستراتيجي الشامل	**ص50**
المطلب الأول: الخطة الخماسية الأولى التعاون الإستراتيجي الشامل 2014	**ص50**
المطلب الثاني: اتفاقية الانضمام لمبادرة الحزام والطريق الحريري	**ص53**
المطلب الثالث: الخطة الخماسية الثانية للتعاون الإستراتيجي الشامل.2022-2026	**ص57**
المبحث الثاني: تحديات ومعوقات التعاون الإستراتيجي الشامل	**ص62**
المطلب الأول: التنافس الدولي في شمال إفريقيا	**ص62**
المطلب الثاني: التهديدات الأمنية في الدول المجاورة للجزائر	**ص65**
خلاصة الفصل	**ص66**
الخاتمة	**ص67**
قائمة المراجع	**ص71**
فهرس المحتويات	**ص79**